مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الثاني والعشرون – العدد الرابع (شوال – ذو الحجة ١٤٤١هـ / يونية – أغسطس ٢٠٢٠م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- إشكالية المعنى القرآني وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ) – دراسة وصفية تحليلية
- الإخبار بالمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
- بِدع التَّفاسير في كشَّاف الزمخشري: دراسة نحوية صرفية دلالية
- الشَّوارد من تَذكِرَةِ النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ
- المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير
- «علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون» تأليف جون أولسون، ترجمة د. محمد بن ناصر الحقباني عرض نقدي للكتاب وللترجمة

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الثاني والعشرون - العدد الرابع -
(شوال - ذو الحجة ١٤٤١هـ / يونية - أغسطس ٢٠٢٠م)

ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- إشكالية المعنى القرآني وآليات التأويل عند ابن قتيبة (٢٧٦هـ) – دراسة وصفية تحليلية
  مصطفى منتوران ٥
- الإخبار بالمصدر – دراسة تحليلية تطبيقية على الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
  إبراهيم بن سالم الصّاعديّ ٣٥
- بِدع التَّفاسير في كشَّافِ الزمخشري: دراسة نحوية صرفية دلالية
  غازي بن خلف العتيبي ٩١
- الشَّوارد من تَذكِرَة النُّحاة لأبي حيَّانَ الأندلسيِّ استخرج النُّصوص، وجمعها، ووثَّقها، وحقَّقها
  وليد محمد السّراقبيّ ١٦١
- المبادئ المُوجِّهة للتغير اللغوي في اللسانيات الداخلية عند سوسير
  عزمي محمد «عيال سلمان» ٢٩٣
- «علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون» تأليف جون أولسون، ترجمة د. محمد بن ناصر الحقباني عرض نقدي للكتاب وللترجمة
  عباس علي السوسوة ٣٥١

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

بِدَعُ التَّفَاسِيرِ فِي كَشَّاف الزَّمَخْشَرِيِّ
دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ صَرْفِيَّةٌ دَلالِيَّةٌ

إعداد

غازي بن خلف العتيبي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

- **ملخص البحث**

مـا زال العلـماء يُولـون كتـاب الله -عـزَّ وجـلَّ- فائـق عنايـة ومزيـد اهتـمام، فيعكفـون عـلى تفسـيره، وإيضـاح مـراد آياتـه، وتجليـة معانيـه، وسـبر مقاصـده، وتدبُّـر ألفاظـه، وعقـل أحكامـه.

ولم يفُتهـم -أيضـاً- نبـذ كلِّ تفسـير وقـول يعـارض الأدلـة النقليَّـة والعقليَّـة ويخالـف قواعـد العربيـة ويجـافي مـا عليـه أهـل التأويـل والدرايـة؛ لـذا تجـد تفاسـيرهم لا تـكاد تخلـو مـن الإشـارة إلى تلكـم التفاسـير والأقـوال مـع الـردِّ عليهـا، ودفعهـا بالحجَّـة والبيـان، وبيـان عطبهـا وفسـادها، وكشـف عوارهـا وخللهـا، والتحذيـر منهـا وممَّـا تُخَلِّفـه مـن آثـار.

وممَّـا وقفـت عليـه في الكشَّـاف جملـة مـن تلكـم التفاسـير التـي كان الزمخـشري يرفضهـا ويصفهـا بعبـارة ((**بـدَع التفاسـير**))، وقـد تـردَّدت هـذه العبـارة ونحوهـا في غـير موضـع مـن كتابـه، ولَمَّـا كان بعـض هـذه التفاسـير لـه علاقـة بالنحـو والـصرف أردت دراسـتها وتسـليط الضـوء عليهـا، وبيـان أسـباب الحكـم عليهـا بالبدعـة، والكشـف عـن مـدى تأثُّـر الزمخـشري في اسـتخدام هـذا المصطلـح بالسـابقين، وأثـره في الخالفـين.

*****

المقدمة

الحمد لله الذي خلق فسوَّى، وقدَّر فهدى، وصلى الله وسلَّم على النَّبيِّ المُجتَبى، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

أمَّا بعد:

فما زال العلماء يُولون كتاب الله -عزَّ وجلَّ- فائق عناية ومزيد اهتمام، فيعكفون على تفسيره، وإيضاح مراد آياته، وتجلية معانيه، وسبر مقاصده، وتدبُّر ألفاظه، وعقل أحكامه.

ولم يفُتهم -أيضاً- نبذ كلِّ تفسير وقول يعارض الأدلة النقليَّة والعقليَّة ويخالف قواعد العربية ويجافي ما عليه أهل التأويل والدراية؛ لذا تجد تفاسيرهم لا تكاد تخلو من الإشارة إلى تلكم التفاسير والأقوال مع الردِّ عليها، ودفعها بالحجَّة والبيان، وبيان عطبها وفسادها، وكشف عوارها وخللها، والتحذير منها وممَّا تُخَلِّفه من آثار.

وممَّا وقفت عليه في الكشَّاف جملة من تلكم التفاسير التي كان الزمخشري يرفضها ويصفها بعبارة ((**بِدَع التفاسير**))، وقد تردَّدت هذه العبارة ونحوها في غير موضع من كتابه، ولَمَّا كان بعض هذه التفاسير له علاقة بالنحو والصرف أردت جمعها ودراستها، فجاء هذا البحث موسوماً بعنوان: «**بِدَعُ التفاسير في كشَّاف الزمخشري دراسة نحويَّة صرفيَّة دَلاليَّة**».

وكان لاختيار هذا الموضوع أسباب، أهمُّها:

أوَّلاً: كون قواعد العربية وأحكامها أحدَ الأركان التي يقوم عليها تفسير كتاب الله عز وجل.

ثانياً: ارتباط هذا الموضوع بشخصيَّة لها أثر كبير في علوم التفسير والعربية.

ثالثاً: صلة هذا الموضوع الوثيقة بالدلالة والمعنى وأثرهما فيه.

رابعاً: أنَّ هذه البدع لم تَنَلْ حظَّها من الدراسة والمناقشة.

والدراسة وضعت أهدافاً تصبو إلى تحقيقها، منها:

أوَّلاً: وضع حدٍّ لمصطلح (بدع التفاسير) وتعريفه.

ثانياً: الحكم على هذه البدع من منظور نحوي صرفي.

ثالثاً: بيان أثر الدلالة والسياق في الحكم على هذه البدع.

رابعاً: بيان تفرُّد الزمخشري من عدمه في ذكر هذه البدع والحكم عليها.

خامساً: الكشف عن أثر الزمخشري في المتأخرين وتأثُّرِهم به في عرض هذه البدع ومناقشتها.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة فلم أقف على دراسة نحوية صرفية تناولت هذا الموضوع بالبحث والمناقشة.

وأمَّا منهج البحث؛ فقد قام على الاستقراء والتحليل، وأشير إلى أنَّي سرت في دراسة هذه البدع على النحو الآتي:

أوَّلاً: جمع بدع التفاسير التي حوت قضايا نحوية وتصريفية، والضابط الذي اعتمدت عليه في ذلك: هو تصريح الزمخشري بوصف التفسير أو القول بأنَّه بدعة أو الإشارة إلى ذلك بعبارة مقاربة، يُفْهَم من خلالها أنَّه بدعة، وذلك مثل: «تفسير خبيث»، «مسخ كتاب الله»، «فيُلحِد في آيات الله»، وقد دعَّمت حكمي على هذا النوع بأنَّه من البدع بالإشارة إلى ورودها في كتاب بدع التفاسير للغماري، فقد ضمَّن كتابه جملة من التفاسير والأقوال التي ذكرها الزمخشري في كشافه بعبارات تشير ضمناً إلى بدعيَّتها، وأشار إلى ذلك.

ثانياً: تصنيفها حسب مباحث البحث، وترتيبها في المبحث الواحد حسب ترتيب ألفية ابن مالك، مع وضع عنوان مناسب للبدعة.

ثالثاً: ذكر نصِّ الزمخشري في البدعة.

رابعـاً: عـرض آراء العلـماء وأقوالهـم في القضيـة، مـع توثيقهـا مـن مظانِّهـا الأصليـة، فـإن لم أتمكـن مـن ذلـك وثقتهـا مـن المصـادر الأخـرى التـي أشـارت إليهـا، مـع بيـان القـول الراجـح في كل قضيـة -إن بـدا لي- مدعِّـماً ذلك بالأدلَّة.

خامسـاً: عـزو الآيـات القرآنيـة، وتخريـج القـراءات القرآنيـة مـن كتـب القـراءات والتفاسـير، وتخريـج الأحاديـث الشريفـة مـن مظانِّهـا الحديثيـة، وتخريـج الشـواهد الشـعرية، وذلـك مـن خـلال:

أ- نسبة البيت لقائله.

ب- ذكر بحره.

جـ- توثيقه من المصادر والمراجع التي أشارت إليه.

د- شرح غريبه إن وجد.

هـذا مـا يتعلـق بالمنهـج، وأمَّـا خطَّـة البحـث، فقـد اقتضـت أن يُجعَـل في مقدمـة وتمهيـد وأربعـة مباحـث وخاتمـة وفهـارس.

المقدمـة: أشرت فيهـا إلى أسـباب اختيـار الموضـوع، وأهدافـه، والدراسـات السـابقة، ومنهـج البحـث، وخطَّتـه.

التمهيد: وفيه حديث عن مصطلح بدع التفاسير.

المبحث الأوَّل: بدع التفاسير النحوية.

المبحث الثاني: بدع التفاسير الصرفية.

المبحث الثالث: أسباب الحكم بالبدعة عند الزمخشري.

المبحث الرابع: التأثُّر والتأثير.

الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث.

الفهارس: وفيه:

- ثبت المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

وبعد، فهذا ما وفقني الله -تعالى- إليه وأعانني على تسطيره، وأجدُ من حقِّه -سبحانه- أن أحمده على ذلك وأشكره؛ فربي -عزَّ وجلَّ- أحقُّ من حُمِد وأُثنيَ عليه.

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: مصطلح بِدَع التفاسير

يجدر بنا قبل الشروع في الحديث عن مصطلح بدع التفاسير الوقوف على معنى البدعة في اللغة.

البِدْعَة لغة:

البِدْعَة مشتقَّة من بَدَعَ الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً، وهو أصل يدلُّ على إحداث شيء لم يكن له من قبلُ خلق ولا ذكر ولا معرفة(١).

وأَبْدَع وابْتَدَعَ وتَبَدَّع: إذا أتى ببِدْعَة، قال -تعالى-: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾(٢).

والبِدْع: الشيء الذي يكون أوَّلاً، قال -تعالى-: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا﴾(٣)؛ أي: لست بأوَّل مُرْسَل، فقد أُرْسِل قبلي رُسُل كثير(٤).

والبَدِيع: الشيء الجديد الحديث، يُقَال: سِقَاء بَدِيع؛ أي: جديد، وكذلك زِمام بَدِيع(٥).

والبَدِيع: المُبْتَدِعُ والمُبْتَدَعُ أيضاً(٦).

والبَدِيع من أسماء الله تعالى؛ لإبداعه الأشياء وإحداثه إيَّاها، قال -تعالى-: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾(٧)؛ أي: خالقها ومُحْدِثُها لا عن مثال سابق(٨).

(١) انظر: العين ٢/ ٥٤، ومعجم مقاييس اللغة ١/ ٢٠٩، ولسان العرب (بدع) ٨/ ٦.
(٢) سورة الحديد ٢٧.
انظر: لسان العرب (بدع) ٨/ ٦، وتاج العروس (بدع) ٢٠/ ٣١٢.
(٣) سورة الأحقاف ٩.
(٤) انظر: العين ٢/ ٥٤، ومعجم مقاييس اللغة ١/ ٢٠٩، والصحاح (بدع) ٣/ ١١٨٤، ولسان العرب (بدع) ٨/ ٦، وتاج العروس (بدع) ٢٠/ ٣٠٨.
(٥) انظر: تهذيب اللغة ٢/ ٢٤٠، ولسان العرب (بدع) ٨/ ٧، وتاج العروس (بدع) ٢٠/ ٣٠٨، ٣١٢.
(٦) انظر: الصحاح (بدع) ٣/ ١١٨٣، ولسان العرب (بدع) ٨/ ٧.
(٧) سورة البقرة ١١٧.
(٨) انظر: العين ٢/ ٥٤، ومعجم مقاييس اللغة ١/ ٢٠٩، ولسان العرب (بدع) ٨/ ٦، وتاج العروس (بدع) ٢٠/ ٣٠٧.

قال ابن السكيت: البِدعة كلُّ مُحْدَثَة[1]، وقيل: اسم ما ابتُدِع من الدين وغيره[2].

ممَّا تقدَّم يُفْهَم أنَّ البِدْعة في اللغة الشيء المُخْتَرَع المُحْدَث المصنوع على غير مثال سابق.

مصطلح بِدَع التفاسير:

بِدَع التفاسير مصطلح لم يكن معروفاً عند أوائل المفسرين، وأوَّل إشارة إليه نجدها عند الزمخشري في كشَّافه، وعليه فهو مصطلح زمخشري إن صحَّت التسمية، وبالرغم من أنَّ الزمخشري هو مُبْدِع هذا المصطلح ومُحْدِثه إلا أنَّه لم يعرِّفه ويضع له حدّاً.

وقد حاول بعض العلماء إيضاح مراد الزمخشري بهذا المصطلح، فقال الطيبي في حاشيته على الكشَّاف معلِّلاً سبب الحكم على أحد التفاسير بأنَّه من بدع التفاسير: «يجوز أن يحمل على بدع التفاسير؛ لأنَّ التفسير الصحيح شرطه أن يكون مطابقاً للفظ من حيث الاستعمال، سليماً من التكلُّف، عَرِيّاً عن التعسُّف»[3]، قال ابن عاشور معقِّباً على كلام الطيبي السابق: «وصاحبُ الكشَّاف يُسَمِّي ما كان على خلاف ذلك بِدَع التفاسير»[4].

وما ذكره ابن عاشور فيه إشارة إلى جملة ممَّا يدخل تحت هذا المصطلح، وليس كل شيء.

وبالنظر في المواضع التي ورد فيها هذا المصطلح في الكشَّاف يمكن أنَّ يقال: إنَّ المراد ببِدَع التفاسير كلُّ تفسير أو قول مُحْدَثٍ فيه مخالفة للأدلَّة النقليَّة أو العقليَّة أو سَنَن قواعد العربية أو السياق الدَّلالي للآيات أو النظم القرآني البديع.

(١) انظر: تهذيب اللغة ٢/ ٢٤٠، ولسان العرب (بدع) ٨/ ٦، وتاج العروس (بدع) ٢٠/ ٣٠٩.
(٢) انظر: العين ٢/ ٥٤.
(٣) فتوح الغيب ١١/ ٣٨٢.
(٤) التحرير والتنوير ١/ ٣٠.

المبحث الأوَّل: بدع التفاسير النحوية

حقيقة (سَلْسَبِيلاً) في قوله تعالى: ﴿سَلْسَبِيلًا﴾[1]

قال الزمخشري: «وقد عزوا إلى علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- أنَّ معناه: سَلْ سبيلاً إليها، وهذا غير مستقيم على ظاهره، إلا إن أراد أنَّ جملة قول القائل: سَلْ سبيلاً، جُعِلَت علماً للعين، كما قيل: تَأَبَّطَ شَرّاً؛ وذَرَّى حبّاً، وسُمِّيت بذلك؛ لأنَّه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح، وهو مع استقامته في العربية تكلُّف وابتداع، وعزوُه إلى مثل علي -رضي الله عنه- أبدع، وفي شعر بعض المحدثين:

سَلْ سَبِيلاً فِيهَا إِلَى رَاحَةِ النَّفْـ ... ـسِ بِرَاحٍ كَأَنَّهَا سَلْسَبِيلُ[2]»[3]

المناقشة:

في حقيقة (سَلْسَبِيل) خلاف بين العلماء، هذا بيانه:

القول الأوَّل: أنَّ معناه: سَلْ سبيلاً إليها، وعُزِيَ إلى عليٍّ -رضي الله عنه-[4] وغيره[5].

وقد استنكر بعض العلماء السابقين هذا القول، وحكموا عليه بالبطلان والضعف؛ لما فيه من مخالفة براعة القرآن ونظمه، ونفوا صحَّة نسبته إلى علي -رضي الله عنه-[6]، وذكر الزمخشري أنَّ نسبته إليه أبدع من القول ذاته[7].

---

(١) سورة الإنسان ١٨.

(٢) بيت من الخفيف لابن مطران الشاشي. انظر: فتوح الغيب ١٦/ ٢٠١، وحاشية الشهاب ٨/ ٢٩٠، وروح المعاني ٢٩/ ١٦١.

(٣) الكشاف ٤/ ١٩٨-١٩٩.

(٤) انظر: النكت والعيون ٦/ ١٧١، والكشاف ٤/ ١٩٨، وزاد المسير ٨/ ٤٣٨، والجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٤٧٨.

(٥) انظر: غرائب التفسير ٢/ ١٢٨٩، والجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٤٧٨.

(٦) انظر: الزاهر ٢/ ١٩٦-١٩٧، وتفسير السمعاني ٦/ ١١٩، والمحرر الوجيز ٥/ ٤١٣، وزاد المسير ٨/ ٤٣٨.

(٧) انظر: الكشاف ٤/ ١٩٩.

ومع هذا فقد اجتهد بعضهم في توجيهه، وملخَّص ذلك في رأيين:

الأوَّل: أنَّه جملة مستأنفة، وعليه يكون المعنى: عيناً تُذْكَرُ وتُوصَفُ بالطيب والحسن، سَلْ سبيلاً إليها، وهو أحد رأيي الكرماني[(١)]، والهمذاني[(٢)].

الثاني: أنَّه علم مركَّب تركيباً إسنادياً، كتأبَّطَ شرًّا وذَرَّى حبّاً؛ وإنَّما سُمِّيت العين بذلك؛ لأنَّه لا يشرب منها إلا من سأل إليها سبيلاً بالعمل الصالح، وهو رأي الزمخشري[(٣)]، والرأي الآخر للكرماني[(٤)] والهمذاني[(٥)].

ومع حكم الزمخشري على هذا القول بالتكلُّف والابتداع إلا أنَّه ذكر أنَّ توجيهه مستقيم في العربيَّة[(٦)].

والذي يظهر لي أنَّ كِلا التوجيهين محلُّ نظر؛ لأنَّه لو كان كما ذكروا لوجبت كتابته منفصلاً، قال أبو بكر الأنباري: «واتصال اللام بالسين أكبر دليل على غلط القوم، وأوضح برهان على أنَّها حرف واحد، لا ينفصل بعضه من بعض»[(٧)].

القول الثاني: أنَّه وصف للعين، واختُلِف في هذا الوصف على رأيين:

الأوَّل: أنَّه بمعنى سلسلة في الاتساع، أو سلسة في الحلق وفي حال الجري وانقيادها لأهل الجنة، وهو قول الطبري[(٨)] والنحاس[(٩)] والثعلبي[(١٠)] والبغوي[(١١)]، وجوَّزه أبو بكر الأنباري[(١٢)].

(١) انظر: غرائب التفسير ٢/ ١٢٨٩.
(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٩٨.
(٣) انظر: الكشاف ٤/ ١٩٩.
(٤) انظر: غرائب التفسير ٢/ ١٢٨٩.
(٥) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٩٨.
(٦) انظر: الكشاف ٤/ ١٩٩.
(٧) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٧.
(٨) انظر: جامع البيان ٢٤/ ١١٠.
(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦٦.
(١٠) انظر: الكشف والبيان ١٠/ ١٠٤.
(١١) انظر: معالم التنزيل ٨/ ٢٩٧.
(١٢) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٦.

الثاني: أنَّه جنس مشهور متَّصف بالحسن والطيب، منسوبة إليه هذه العين، حكاه الأخفش عن بعضهم، حيث قال: «وقال بعضهم: إنَّما أراد: عيناً تُسَمَّى سَلْسَبيلاً؛ أي: تُسَمَّى من طيبها؛ أي: تُوصَفُ للناس، كما تقول: الأَعْرَجِيُّ والأَرْحَبِيُّ والمُهْرِيُّ من الإبل، وكما تُنْسَب الخيل -إذا وَصَفتَ- إلى هذه الخيل المعروفة والمنسوبة، كذلك تُنْسَبُ العين إلى أنَّها (تُسَمَّى)؛ لأنَّ القرآن يدلُّ على كلام العرب»[1].

وعليه يكون هذا من باب وصف الشيء بجنسه؛ لبيان بلوغه الغاية في الحسن والكمال.

وعلى هذين القولين ضُمِّن الفعل (تُسمَّى) معنى (تُوصَفُ) و(تُذْكَر)[2].

القول الثالث: أنَّه علم مفرد للعين بعينها، واخْتُلف فيه على رأيين:

الأوَّل: أنَّه ممَّا سُمِّي بصفته، وعليه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وهو رأي صاحب العين[3] والزجاج[4] والجوهري[5] والسمعاني[6] والكرماني[7] والهمذاني[8]، وظاهر كلام الفراء[9]، وجوَّزه أبو بكر الأنباري[10].

الثاني: أنَّه أعجمي، وعليه فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، حكاه الجواليقي[11].

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦١. وانظر: جامع البيان ٢٤/ ١٠٨-١٠٩.
(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦١، وجامع البيان ٢٤/ ١٠٨-١٠٩، والكشف والبيان ١٠/ ١٠٤، ومعالم التنزيل ٨/ ٢٩٧، والمحرر الوجيز ٥/ ٤١٣، والفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٩٨.
(٣) انظر: العين ٧/ ٣٤٥.
(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٦١.
(٥) انظر: الصحاح (سبل) ٥/ ١٧٢٤.
(٦) انظر: تفسير السمعاني ٦/ ١١٩.
(٧) انظر: غرائب التفسير ٢/ ١٢٨٩.
(٨) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٩٨.
(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٧-٢١٨.
(١٠) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٦.
(١١) انظر: المعرب ٢٣٧.

وإنَّما صُرِف هنا مراعاة للفواصل القرآنية، ويُحسِّن ذلك أنَّ صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب[1]، وقيل: إنَّما صُرِف لأنَّه سُمِّي بذلك لا على جهة العلمية، بل على جهة الإطلاق المجرَّد[2].

القول الرابع: أنَّه اسم أعجميٌّ نكرة، فلذلك انصرف، وهو قول مكي[3] والجواليقي[4].

والذي يظهر لي أنَّ (سلسبيل) علم مفرد للعين؛ وذلك لما يلي:

أوَّلاً: أنَّ قوله -تعالى-: (تُسَمَّى) يدلُّ على ذلك، فالحقيقة في معنى (التسمية) هي وضع اسم للشيء، ولا يُصار إلى غير الحقيقة متى أمكن حمل الكلام عليها.

ثانياً: أنَّ الفعل (سمَّى) يتعدَّى إلى مفعولين، وهذا ظاهر على القول باسميَّة (سلسبيل)؛ لأنَّه المفعول الثاني، أمَّا على القول بأنَّه صفة، فيلزم تضمينه معنى (تُوصَفُ) ونحوه؛ وتضمينه معنى (تُوصَفُ) يستلزم تعديته للثاني بحرف جرٍّ؛ أي: يستلزم جرَّ (سلسبيل) بحرف جرٍّ؛ فتكون: عيناً تُوصَفُ بسلسبيل، وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أنَّ الأصل عدم التضمين.

والآخر: أنَّه يستلزم حذف حرف الجرِّ، وحذفه هنا غير قياسيٍّ.

ثالثاً: وأيضاً على القول بالوصفيَّة ففيه تقليل من شأنها، كمثل لو قلت: هند تُوْصَفُ بحُسْن، فهذا أقلُّ من قولك: تُوْصَفُ بالحُسْنِ، فلو كان يريد الوصف لقال: تُسمَّى السلسبيل؛ أي: تُوْصَفُ بالسلسبيل.

رابعاً: أنَّه جاء في قراءة طلحة ممنوعاً من الصرف[5]، وهذا واضح في دلالته على علميَّته.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٧-٢١٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٦١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٦١، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٦، والتفسير البسيط ٢٣/ ٤٨، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١٠/ ٦١٣، واللباب في علوم الكتاب ٢٠/ ٣٨-٣٩.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٣٢٣.

(٤) انظر: المعرب ٢٣٧.

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٦٦، وشواذ القراءات ٤٩٦، والبحر المحيط ٨/ ٣٩٠، والدر المصون ١٠/ ٦١٣.

الوقف على (عَرْشٍ) وعدمه نَحويّاً

في قوله تعالى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[1]

قال الزمخشري: «ومن نَوْكَى -أي: حَمْقَى- القُصَّاص من يقف على قوله: (وَلَهَا عَرْشٌ)، ثمَّ يبتدئ: (عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا)؛ يريد: أمرٌ عظيمٌ أن وجدتها وقومها يسجدون للشمس. فرَّ من استعظام الهدهدِ عرشَها، فوقع في عظيمة، وهي مسخ كتاب الله»[2].

المناقشة:

للعلماء في حكم الوقف على (عرش) قولان:

القول الأوَّل: الجواز، وهو قول الداني(٣)، ورُوي عن نافع وغيره(٤).

واحتجُّوا على ذلك بأنَّ عرشها أحقر وأدقُّ من أن يُوصَف بالعظم.

والمعنى عندهم على ذلك: عظيم عبادتهم للشمس من دون الله.

وعلى هذا المذهب في التوجيه الإعرابي (عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا) رأيان:

الرأي الأول: أنَّ (عظيماً) مبتدأ، و(وجدتها) خبره، وهو رأي الداني(٥).

والتقدير على هذا: عظيم وجوده إياها وقومها ساجدين للشمس من دون الله.

---

(١) سورة النمل ٢٣، ٢٤.

(٢) الكشاف ٣/ ١٤٤.

(٣) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ٤٢٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٥-٨١٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/ ٥٣٩٦، والمكتفى في الوقف والابتدا ٤٢٧، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٥٦، والفريد في إعراب القرآن ٥/ ٨٨، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤٠، والدر المصون ٨/ ٥٩٧-٥٩٨.

(٥) انظر: المكتفى في الوقف والابتدا ٤٢٨.

وفيه نظر من وجهين[1]:

أحدهما: أنَّ (عظيماً) نكرة، ولا يُبْتَدَأ بالنكرة من غير مسوِّغ.

ثانيهما: أنَّه أخبر عنها بجملة لا رابط فيها بينهما.

الرأي الثاني: أنَّ (عظيماً) صفة لخبر مقدَّم محذوف، و(وجدتها) مبتدأ مؤخَّر مقدَّر معه حرف مصدري، وهو رأي الزمخشري[2] والهمذاني[3] والسمين[4].

والتقدير: أمرٌ عظيم أنْ وجدتها وقومها ساجدين للشمس من دون الله.

ولا يخفى ما فيه من تكلُّف؛ فحذف (أنْ) هنا اعتباطيٌّ لا مسوِّغ له.

القول الثاني: المنع، وعدُّ الوقف على (عرش) قبيحاً، وهو قول أبي حاتم[5] وأبي بكر بن الأنباري[6] والنحاس[7] ومكي[8] والزمخشري[9] وبعض المتأخرين[10].

واستدلُّوا على ذلك بما يأتي:

أوَّلاً: أنَّ (عظيماً) نعتٌ لـ(عرش)، وجريه على إعرابه دليل ذلك[11].

ثانياً: أنَّه يلزم على قول المجيزين قطع نعت النكرة، وهو قليل نادر[12].

---

(١) انظر: الدر المصون ٨/ ٥٩٨، واللباب في علوم الكتاب ١٥/ ١٤٠.

(٢) انظر: الكشاف ٣/ ١٤٤.

(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٥/ ٨٨.

(٤) انظر: الدر المصون ٨/ ٥٩٨.

(٥) انظر: القطع والائتناف ٢/ ٤٩٩، وفتوح الغيب ١١/ ٥٠٧.

(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٥-٨١٦.

(٧) انظر: القطع والائتناف ٢/ ٤٩٩.

(٨) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٨/ ٥٣٩٦-٥٣٩٧.

(٩) انظر: الكشاف ٣/ ١٤٤.

(١٠) انظر: فتوح الغيب ١١/ ٥٠٧، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٥٦٩.

(١١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/ ٥٣٩٦-٥٣٩٧، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤١.

(١٢) انظر: منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٥٦٩.

وفيه نظر؛ فالمجيزون للوقف لا يرونه من قطع نعت النكرة؛ لأنَّ من أجاز الوقف على (عرش) فرَّ من وصف العرش بالعظمة، فهو يراه جملة مستأنفة، ومع القطع يكون وصفه بالعظمة ثابتاً أيضاً، إذ تكون الجملة (هو عظيم) وصف للعرش، وعليه فهذا الدليل إلزام للخصم بما لا يلتزمه.

ثالثاً: أنَّ قولهم: إنَّ معناه: عظيم عبادتهم للشمس من دون الله قولٌ ليس في الكلام ما يدلُّ عليه[1].

رابعاً: أنَّ (عظيماً) لو كان متعلِّقاً بـ(وجدتها) لقيل: عظيمة وجدتها أو عظيم أن وجدتها[2].

وأجابوا عن حجَّة المجيزين بأنَّه غير منكر أن يصف الهدهد عرشها بالعظم؛ إذ رآه متناهي الطول والعرض والزينة[3].

والأقرب المنع؛ إذ سياق الآيات ومعناها يؤيِّدان ذلك، فقد ذكر جمهور المفسرين أنَّ المقصود بقوله -تعالى-: ﴿وَلَهَا عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾ وصف عرشها بالعظم والحسن والضخامة[4].

والوصف بـ(العظمة) نسبيٌّ، فيكون عظيماً بالنسبة إلى ما شاهد الهدهد من مبانٍ ونحوها، وإن كان في نفسه قد لا يكون عظيماً، أو بالنسبة لعروش غيرها من الملوك كما ذكر الزمخشري[5].

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٦، وفتوح الغيب ١١/ ٥٠٧، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤١.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٥، والقطع والائتناف ٢/ ٤٩٩، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/ ٥٣٩٧، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤٠-١٤١، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتدا ٥٦٩.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٦، والمكتفى في الوقف والابتدا ٤٢٨، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٤١.

(٤) انظر: جامع البيان ١٩/ ٤٤٧، والكشف والبيان ٧/ ٢٠٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/ ٥٣٩٦، وتفسير السمعاني ٤/ ٩٠، ومعالم التنزيل ٦/ ١٥٦، والمحرر الوجيز ٤/ ٢٥٦، وزاد المسير ٦/ ١٦٥، والجامع لأحكام القرآن ١٦/ ١٣٩-١٤٠.

(٥) انظر: الكشاف ٣/ ١٤٤.

ووصفُ الزمخشري من وقف على ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾ بنَوْكى القُصَّاص -وإن كان مسبوقاً بنحو هذا عند النحاس، حيث قال: «ومن القصاص الجُهَّال من يقف على ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾[1]- لا ينبغي، وبخاصَّة إن صحَّ أنَّ هذا الوقف مروي عن نافع وغيره من العلماء السابقين، قال السمين: «وهذا الذي ذكره -يعني: الزمخشري- من أمر الوقف نقله الداني عن نافع، وقرَّره، وأبو بكر بن الأنباري، ورفعه إلى بعض أهل العلم، فلا ينبغي أن يُقال: «نَوْكى القُصَّاص»»[2].

وفي قول الزمخشري: «فرَّ من استعظام الهدهدِ عرشَها، فوقع في عظيمة، وهي مسخ كتاب الله»[3] دلالة ظاهرة على أنَّ الوقف على (عرش) من البدع، وهذا ما فهمه الغُمَاري؛ حيث ضمَّن كتابه -بدع التفاسير- هذه القضية، ونقلها عن الزمخشري[4].

(١) القطع والائتناف ٢/ ٤٩٩.
(٢) الدر المصون ٨/ ٥٩٧-٥٩٨.
(٣) الكشاف ٣/ ١٤٤.
(٤) انظر: بدع التفاسير ٩٨-٩٩.

إعراب (نذيراً) في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾[1]

قال الزمخشري: «و(نذيراً) تمييز من (إحدى)، على معنى: إنَّها لإحدى الدواهي إنذاراً، كما تقول: هي إحدى النساء عفافاً. وقيل: هي حال. وقيل: هو متَّصل بأوَّل السورة، يعني: قم نذيراً، وهو من بدع التفاسير»[2].

المناقشة:

الإعراب فرع المعنى، لا ينفكُّ عنه ولا يفارقه، ومتى ما تخلَّف فهم المعنى وإدراك المراد ولج المعرب في دائرة الخطأ ووقع في حياض الغلط من حيث يشعر أو لا يشعر؛ لذا من المناسب قبل إيراد أقوال المعربين في إعراب (نذيراً) أن أذكر معاني أهل التأويل فيها، مُتْبِعاً كلَّ معنى بما قيل فيه من أعاريب:

المعنى الأوَّل: أنَّ النذير هو محمدٌ -صلى الله عليه وسلم- وهو مروي عن ابن زيد[3].

وعليه للعلماء في إعرابه أقوال، هي:

القول الأوَّل: أنَّه حال، وفي صاحبه خلاف:

أولاً: أنَّه فاعل ﴿قُمْ﴾[4] في أوَّل السورة، وهو مروي عن ابن عباس[5]، وبه قال الكسائي[6] والفارسي[7]، وجوَّزه الزجاج[8].

والتقدير على هذا: قُمْ نذيراً للبشر.

---

(١) سورة المدثر ٣٥، ٣٦.

(٢) الكشاف ٤/ ١٨٦.

(٣) انظر: جامع البيان ٢٤/ ٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، والكشف والبيان ١٠/ ٧٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٨٤٤، ومعالم التنزيل ٨/ ٢٧٢.

(٤) سورة المدثر ٢.

(٥) انظر: التفسير البسيط ٢٢/ ٤٤٨، ومفاتيح الغيب ٣٠/ ١٩٠، والجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٣٩٤، واللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٢٩.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٨٤٤، والتفسير البسيط ٢٢/ ٤٤٨.

(٧) انظر: الحجة للقراء السبعة ٦/ ٣٦٢.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٤٩.

ولم يرتضِ الزمخشري هذا القول ووصفه بأنَّه من بدع التفاسير[١]، وأيَّده في ذلك جملة ممَّن جاء بعده[٢].

وقد سبقه في ردِّ هذا القول وإنكاره الفراء وأبو بكر الأنباري، قال الفراء: «كان بعض النحويين يقول: إن نصبت[٣] قوله: ﴿نَذِيرًا﴾ من أوَّل السورة يا محمد قُمْ نذيراً للبشر، وليس ذلك بشيء؛ -والله أعلم- لأنَّ الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير»[٤]، وقال الأنباري: «وقال بعض المفسرين: معناه: يا أيها المدثر قم نذيرًا للبشر، وهذا قبيح لأنَّ الكلام قد طال فيما بينهما»[٥].

ففي القول بهذا الإعراب خرم للنظم القرآني وإخلال بمعانيه؛ لطول الفصل والكلام بين الموضعين، وكون الفاصل أجنبيّاً أيضاً.

وممَّا يؤيِّد ما سبق -أيضاً- أنَّ رفعه في قراءة أُبي وابن أبي عبلة[٦]: ﴿نَذِيرًا لِّلْبَشِرِ﴾ ينفي هذا المعنى.

ثانياً: أنَّه فاعل ﴿فَأَنذِرْ﴾ في أوَّل السورة، وعلى هذا فالحال مؤكِّدة، والتقدير: فأنذر نذيراً، ذكره العكبري[٧] والهمذاني[٨] وأبو حيان[٩].

---

(١) انظر: الكشاف ٤/ ١٨٦.

(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٨، والتسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٥٠٩، وفتوح الغيب ١٦/ ١٤٠، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٠، والبرهان في علوم القرآن ٣/ ٦٣، وغرائب القرآن ٦/ ٣٩٥، والسراج المنير ٤/ ٤٣٥، وروح المعاني ٢٩/ ١٣١.

(٣) كذا في معاني القرآن للفراء، والنصُّ لا يستقيم، وقد قال محقق الكتاب: «كذا في النسخ، وفي العبارة غموض». قلتُ: يظهر لي أنَّ صحة العبارة «إنَّ نصبَ قوله (نذيراً) من أوَّل السورة»، ويكون خبر (إنَّ) هو (من أوَّل السورة)؛ أي: كائن في أوَّل السورة.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٥.

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٩٥٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٥، والكشاف ٤/ ١٨٦، والمحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨، وشواذ القراءات ٤٩٣، والدر المصون ١٠/ ٥٥٣.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٠.

(٨) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٨.

(٩) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٠.

وفيه بعد؛ لطول الفاصل بين الحال وعاملها، وقد سبق الإشارة إلى ذلك.

القول الثاني: أنَّ (نذيراً) مصدر بمعنى الإنذار منصوب بـ ﴿فَأَنذِرْ﴾ في أوَّل السورة -أيضاً- والتقدير: فأنذر إنذاراً للبشر، ذكره السمين[1] وابن عادل[2].

وفيه نظر؛ لأنَّ الكلام قد طال بين المعمول وعامله، وقد مضى نحو من هذا في القول الأوَّل.

القول الثالث: أنَّه منصوب بفعل مضمر، وهو قول ابن عطية[3].

وعلى هذا تقديره: نادِ أو بلِّغ نذيراً للبشر[4].

القول الرابع: أنَّه منادى، حُذِفت أداة ندائه، والتقدير: يا نذيراً للبشر، وهو قول الألوسي[5].

وهذان القولان الأخيران هما الأقرب؛ وذلك لما في الأقوال السابقة من الضعف والخلل.

المعنى الثاني: أنَّ النذير هو الله -سبحانه وتعالى- وهذا المعنى مروي عن أبي رزين[6].

وللنحويين في إعرابه أقوال، هذا بيانها:

القول الأوَّل: أنَّ (نذيراً) فَعِيل بمعنى مُفْعِل، وهو حال، وفي صاحبها -أيضاً- خلاف، هذا بيانه:

(١) انظر: الدر المصون ١٠/ ٥٥٢.
(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٢٩.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨.
(٤) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٠، والدر المصون ١٠/ ٥٥٢، واللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٣٠.
(٥) انظر: روح المعاني ٢٩/ ١٣١.
(٦) انظر: جامع البيان ٢٤/ ٣٤، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، والكشف والبيان ١٠/ ٧٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٨٤٤، ومعالم التنزيل ٨/ ٢٧٢.

أولاً: أنَّه (هو) في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾[1]، جوَّزه النحاس[2] ومكي[3]، وذكره غيرهما[4].

والتقدير على هذا: وما يعلم جنود ربك إلا هو منذراً البشر.

ثانياً: أنَّه الضمير في قوله -تعالى-: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾[5]، وهو قول القرطبي[6] وابن عادل[7].

والمعنى على ذلك: وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة منذراً بذلك البشر.

والذي يظهر أنَّ في هذين القولين بعداً؛ لما بين الحال وصاحبها من البعد وطول الفصل، وفصاحة القرآن تأبى ذلك.

ثالثاً: أنَّه لفظ الجلالة، على تقدير: صيَّرها الله كذلك نذيراً للبشر، ويكون قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[8] مؤدِّياً عن معنى: صيَّرها الله كذلك، جوَّزه الطبري[9] والنحاس[10].

وفيه نظر؛ لضعف العامل المعنوي.

(١) سورة المدثر ٣١.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢.
(٣) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٨٤٤.
(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٨، والجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٣٩٤، والدر المصون ١٠/ ٥٥٢، واللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٣٠.
(٥) سورة المدثر ٣١.
(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١/ ٣٩٤.
(٧) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٩/ ٥٣٠.
(٨) سورة المدثر ٣٥.
(٩) انظر: جامع البيان ٢٤/ ٣٤.
(١٠) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢.

القول الثاني: أنَّه مصدر بمعنى (إنذار)، كما في قوله -تعالى-: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾[1]؛ أي: إنكاري، جوَّزه الطبري[2] والنحاس[3]، واختاره الثعلبي[4] والبغوي[5].

وعليه يكون المعنى: وما جعلنا أصحاب النار إلا ملائكة إنذاراً للبشر.

وهو بعيد؛ لأنَّ الكلام قد طال بينهما.

القول الثالث: أنَّه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: ادع، وهو قول ابن عطية[6].

والمعنى على هذا: ادعُ نذيراً للبشر.

وهذا القول أقرب الأقوال؛ لبعده عن التكلُّف والغموض.

المعنى الثالث: أنَّ النذير هي النَّار، وهو مروي عن الحسن[7].

وإنَّما ذُكِّر؛ لأنَّ معناه معنى العذاب، أو على معنى النسب؛ أي: ذات إنذار، كما يقال: امرأة طالق؛ أي: ذات طلاق، أو لأنَّه مصدر كالنكير، يوصف به المذكَّر والمؤنَّث على حدٍّ سواء[8].

وفي إعرابه على هذا المعنى خلاف بين المعربين، هذا بيانه:

القول الأوَّل: أنَّه حال، وفي صاحبها خلاف بين أصحاب هذا القول:

(١) سورة الملك ١٨.
(٢) انظر: جامع البيان ٢٤/ ٣٤.
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢.
(٤) انظر: الكشف والبيان ١٠/ ٧٦.
(٥) انظر: معالم التنزيل ٨/ ٢٧٢.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨.
(٧) انظر: جامع البيان ٢٤/ ٣٤، وإعراب النحاس ٥/ ٧٢، والكشف والبيان ١٠/ ٧٦، والهداية ١٢/ ٧٨٤٤، ومعالم التنزيل ٨/ ٢٧٢.
(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢٤٩، وإعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢، والكشف والبيان ١٠/ ٧٦، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٧٤، والفريد في إعراب القرآن ٢/ ٢٦٩.

أوَّلاً: أنَّه اسم (إنَّ) في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[1]، وهو قول الزجاج[2] والنحاس[3]، وجوَّزه مكي[4] وابن عطية[5].

والمعنى على هذا: إنَّها لإحدى الكبر منذرةً للبشر، وفعيل هنا بمعنى فاعل.

وفي هذا القول نظر؛ لعدم العامل في الحال[6].

ثانياً: أنَّه (إحدى)، وهو قول الأخفش[7]، وجوَّزه النحاس[8] والفارسي[9] ومكي[10] وابن عطية[11].

ثالثاً: أنَّه (الكبر)، أجازه الفارسي[12].

قال أبو علي -معلِّقاً على الرأيين السابقين-: «وإن جعلته حالاً من قوله: ﴿لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ فليس يخلو الحال من أن يكون من المضاف أو من المضاف إليه، فإن كان من المضاف كان العامل ما في (إحدى) من معنى التفرُّد، وإن جعلت الحال من المضاف إليه كان العامل فيها ما في (الكُبَرِ) من معنى الفعل. وفي كلا الوجهين ينبغي أن يكون (نذيراً) مصدراً، لأنّ الأوَّل المضاف مؤنَّث والمضاف إليه مؤنَّث مجموع، والمصدر قد يكون حالاً من الجميع كما يكون حالاً من المفرد، تقول: جاءوا ركضاً، كما تقول: جاء ركضا»[13].

(١) سورة المدثر ٣٥.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٤٩.
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢.
(٤) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٨٤٤.
(٥) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨.
(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٨.
(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٦.
(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢.
(٩) انظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥٥.
(١٠) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢/ ٧٨٤٤.
(١١) انظر: المحرر الوجيز ٥/ ٣٩٨.
(١٢) انظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥٥.
(١٣) انظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥٥، والتفسير البسيط ٢٢/ ٤٤٩-٤٥٠.

رابعاً: أنَّه الضمير في (الكبر)، ذكره العكبري[١] والهمذاني[٢] وأبو حيَّان[٣] والسمين[٤].

وفي جعله حالاً من (الكبر) أو الضمير المستكن فيه نظر؛ وذلك لضعف ارتباطه بالمعنى، فالمراد بالنذير -كما تقدَّم- النَّار.

خامساً: أنَّه الضمير في (إحدى)، ذكره العكبري[٥] والهمذاني[٦] وأبو حيَّان[٧] والسمين[٨].

سادساً: أنَّه محذوف دلَّ عليه معنى قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾[٩]، وهو قول العكبري[١٠].

وعليه يكون التقدير: عظمت منذراً.

القول الثاني: أنَّه مصدر بمعنى الإنذار، منصوب بفعل مقدَّر، تقديره: أنذر، وهو قول الفراء[١١]، وعليه يكون المعنى كما قال: «أن تجعل النذير إنذارًا من قوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾، تُخْبِر بهذا عنْ جهنَّم إنذارًا للبشر»[١٢].

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٠.
(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٨.
(٣) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٠.
(٤) انظر: الدر المصون ١٠/ ٥٥٢.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥٠.
(٦) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٨.
(٧) انظر: البحر المحيط ٨/ ٣٧٠.
(٨) انظر: الحجة للقراء السبعة ١/ ٢٥٥، والتفسير البسيط ٢٢/ ٤٤٩-٤٥٠.
(٩) سورة المدثر ٣٥.
(١٠) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥١.
(١١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٥، والبحر المحيط ٨/ ٣٧٠، والدر المصون ١٠/ ٥٥٢.
(١٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٥.

القول الثالث: أنَّه مصدر جاء تمييزاً من (إحدى)؛ حيث ضُمِّن (إحدى) معنى (أعظم)، ومثله: هي إحدى النساء عفافاً، وهو قول الزمخشري[1].

وعليه يكون المعنى: إنَّها لأعظم الكُبَر إنذاراً.

القول الرابع: أنَّه مفعول به لفعل محذوف، وفي تقديره قولان:

أوَّلاً: أنَّه أعني، وهو قول الأخفش الصغير علي بن سليمان، كما حكاه النحاس[2].

وعليه المعنى: إنَّها لإحدى الكبر، أعني نذيراً للبشر.

ثانياً: أنَّه صيَّر، ذكره أبو البركات[3] والهمذاني[4].

والتقدير على هذا: صيَّرها الله نذيراً.

القول الخامس: أنَّه مفعول لأجله، وهو قول العكبري[5].

وعليه المعنى: إنَّها لإحدى الكُبَر؛ لإنذار البشر.

والحاصل أنَّ أقرب الأقوال على هذا المعنى نصب (نذيراً) بفعل محذوف؛ وذلك لأنَّ العامل في الأقوال الأخرى معدوم أو معنوي ضعيف.

(١) انظر: الكشاف ٤/ ١٨٦.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٧٢.
(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٧٤.
(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٦/ ٢٦٩.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٢٥١.

تعيين المنادى في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾[1]

قال الزمخشري: «ومن بدع التفاسير أنَّ قولها: «رب» نداء لجبريل -عليه السلام- بمعنى يا سيدي»[2].

المناقشة:

(رَبِّ) منادى مضاف إلى ياء المتكلم، حُذفت أداة ندائه، وحذفها جائز في الكلام[3]، ومنه قوله -تعالى-: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـذَا﴾[4]، وأيضاً حُذفت منه ياء المتكلم تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، وحذفها مع بقاء الكسرة الوجه الأشهر من الوجوه الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم[5]، ومن ذلك قوله -تعالى-: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[6].

واختُلِف في تعيين المنادى في هذه الآية الكريمة على قولين:

الأوَّل: أنَّ المنادى هو الله -تعالى- وهو قول الجمهور[7].

الثاني: أنَّه جبريل -عليه السلام- وفي توجيه هذا القول رأيان:

(١) سورة آل عمران ٤٧.
(٢) الكشاف ١/ ٤٣١.
(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠، والمقتضب ٤/ ٢٥٨، والأصول ١/ ٣٢٩، والتعليقة ١/ ٣٧٣، والمفصل ٦٨.
(٤) سورة يوسف ٢٩.
(٥) انظر: المفصل ٦٧، وتسهيل الفوائد ١٦١، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥١-١٨٥٢، وتوضيح المقاصد ١/ ١٨٧، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٨.
(٦) سورة الزمر ١٦.
(٧) انظر: معالم التنزيل ٢/ ٣٩، والكشاف ١/ ٤٣١، والبحر المحيط ٢/ ٤٨٣، ولباب التأويل ١/ ٢٤٦، والسراج المنير ١/ ٢١٦، وإرشاد العقل السليم ٢/ ٣٧، وروح المعاني ٣/ ١٦٤، ومحاسن التأويل ٤/ ٨٤٥، والتحرير والتنوير ٣/ ٢٤٨.

أحدهما: أنَّه بمعنى يا سيدي، وهو قول الثعلبي[١] والبغوي[٢] والقرطبي[٣] والخازن[٤].

واعترضه الزمخشري وعدَّه من بدع التفاسير[٥]، ووصفه أبو حيان[٦] والألوسي[٧] بالبعد وعدم الصحَّة.

وفيما ذكروا نظر من حيث العربية والمعنى، أمَّا من ناحية العربية، فإنَّ مجيء «رب» بمعنى سيد ثابت في اللغة[٨]، واستعماله في حقِّ غير الله جائز إذا كان مضافاً[٩].

وأمَّا من ناحية المعنى، فإنَّ القرينة تدلُّ على جوازه؛ حيث إنَّ ذكر الملائكة قبله يدلُّ على ذلك، قال الله -تعالى-: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾[١٠]، وأيضاً فإنَّ مريم -عليها السلام- لَمَّا تمثَّل لها جبريل -عليه السلام- بصورة البشر، وقال لها: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾[١١] استفهمت متعجِّبة قائلة: يا سيدي كيف يكون لي غلام ولم أتزوج[١٢]؟!

(١) انظر: الكشف والبيان ٣/ ٦٩.
(٢) انظر: معالم التنزيل ٢/ ٣٩.
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٤١.
(٤) انظر: لباب التأويل ١/ ٢٤٦.
(٥) () انظر: الكشاف ١/ ٤٣١.
(٦) () انظر: البحر المحيط ٢/ ٤٨٣.
(٧) () انظر: روح المعاني ٣/ ١٦٤.
(٨) () انظر: تهذيب اللغة ١٥/ ١٧٧، ولسان العرب (رب) ١/ ٣٩٩، وتاج العروس (رب) ٢/ ٤٥٩.
(٩) () انظر: العين ٨/ ٢٥٦، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٧٦، والصحاح (رب) ١/ ١٣٠، ولسان العرب (رب) ١/ ٣٩٩، وتاج العروس (رب) ٢/ ٤٥٩.
(١٠) () سورة آل عمران ٤٥.
(١١) () سورة مريم ١٩.
(١٢) () انظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ١٤١.

الآخر: أنَّه على حذف مضاف، والتقدير: يا رسول ربي، وهو قول ابن عرفة[1].

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه باب واسع كبير في العربية[2]، قال ابن يعيش: «اعلم أنَّ المضاف قد حُذِف كثيراً من الكلام، وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار إذا لم يُشْكِل»[3].

ومن شواهده القرآنية قوله -تعالى-: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[4]؛ أي: أهلَ القريةِ، وأصحابَ العيرِ، وقوله -تعالى-: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[5]؛ أي: حبَّ العجلِ.

وفي توجيه ابن عرفة نظر؛ لأنَّ الأصل عدم الحذف.

والذي يظهر أنَّه لا مانع من حمل اللفظ على أحد القولين؛ لكونهما لا يتعارضان مع سياق الآيات ومعناها.

(١) انظر: تفسير ابن عرفة ١/ ٣٥٥.
(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢١٢، ٣/ ٢٤٧، والمقتضب ٣/ ٢٣٠، والأصول ٢/ ٢٥٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢/ ١٠٧، والخصائص ٢/ ٣٦٢-٣٦٣، وشرح التسهيل ٣/ ٢٦٥.
(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٣.
(٤) سورة يوسف ٨٢.
(٥) سورة البقرة ٩٣.

دلالة (مهما) على الظرفية

في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1]

قال الزمخشري متحدِّثاً عن (مهما) في الآية: «وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرِّفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى: متى ما، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثمَّ يذهب فيفسر: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾ بمعنى الوقت، فيُلْحِد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله ممَّا يُوجِب الجثو بين يديِّ الناظر في كتاب سيبويه»[2].

المناقشة:

المشهور في (مهما) أنَّها اسم شرط مبهم يدلُّ على توكيد الاستغراق، تجزم فعلين مضارعين كـ(إنْ)[3].

وللعلماء في حقيقة دلالتها على الظرفيَّة في الآية السابقة قولان، هذا بيانهما:

الأوَّل: أنَّها اسم شرط مجرَّد عن الظرفيَّة، وهو قول الجمهور[4].

الثاني: أنَّها اسم شرط تفيد الظرفيَّة، وهو قول السمعاني[5] والبغوي[6]، فقد ذكرا أنَّها بمعنى (متى ما).

وعليه يكون المعنى: متى ما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين.

(١) سورة الأعراف ١٣٢.
(٢) الكشاف ٢/ ١٠٨.
(٣) انظر: الجنى الداني ٦٠٩، والمغني ٣٦٧-٣٦٨، ومصابيح المغاني ٤٧٠.
(٤) انظر: الإنصاف فيما تضمنه الكشاف ٢/ ١٠٩، وفتوح الغيب ٦/ ٥٣٢-٥٣٤، والبحر المحيط ٤/ ٣٧١، والجنى ٦٠٩-٦١١، والدر المصون ٥/ ٤٢٩، والمغني ٣٦٨-٣٦٩، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٢٧٩، والسراج المنير ١/ ٥٠٦، وروح المعاني ٩/ ٣٣.
(٥) انظر: تفسير السمعاني ٢/ ٢٠٧.
(٦) انظر: معالم التنزيل ٣/ ٢٦٩.

وقد شنَّع الزمخشري على القائل بذلك، وعدَّ تفسير الآية به من قبيل الإلحاد والميل بها عن المراد الصحيح كما تقدَّم، وعليه فكلامه يتضمَّن بدعيَّة هذا القول، وهذا ما فهمه الغُمَاري، حيث عدَّه من بدع التفاسير[1].

والزمخشري محقٌّ فيما قال، وممَّا يدلُّ على ضعف تفسير الآية به ما يأتي:

أوَّلاً: أنَّ (مهما) لو كانت بمنزلة (متى) لكان الضمير في ﴿تَأْتِنَا بِهِ﴾ معبِّراً عن المفعول فيه -وهو (متى)- فقيل: تأتنا فيه، كما يقال: اليوم خرجت فيه، فلمَّا قيل: ﴿تَأْتِنَا بِهِ﴾، عُلِمَ أنَّه ليس بمعنى (متى)، وأنَّه معبِّرٌ عن المفعول به[2].

ثانياً: أنَّ ﴿مِن آيَةٍ﴾ بيانٌ لـ(مهما)، فيكون عبارة عنها، و(الآية) ليست بزمان[3].

وممَّا يُشار إليه أنَّ ابن مالك أجاز وقوعها ظرفاً في الكلام، حيث قال: «جميع النحويين يجعلون (ما) و(مهما) مثل (مَن) في لزوم التجرُّد عن الظرفيَّة مع أنَّ استعمالها ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب»[4].

وقد خالفه جملة ممَّن جاء بعده، وردّوا قوله[5].

(١) انظر: بدع التفاسير ٤٩.

(٢) انظر: الإنصاف فيما تضمنه الكشاف ٢/ ١٠٩، وفتوح الغيب ٦/ ٥٣٢.

(٣) انظر: الإنصاف فيما تضمنه الكشاف ٢/ ١٠٩، وفتوح الغيب ٦/ ٥٣٣، ومغني اللبيب ٣٦٨، وروح المعاني ٩/ ٣٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥. وانظر: التسهيل ٢٣٦.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤/ ٣٧١، والجنى ٦٠٩-٦١١، والدر المصون ٥/ ٤٣٠، والمغني ٣٦٨-٣٦٩، واللباب في علوم الكتاب ٩/ ٢٨٠، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٣٣٥-٤٣٣٦.

متعلَّق (إنْ شاء الله) في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللهُ آمِنِينَ﴾[1]

قال الزمخشري: «فإن قلت: بم تعلقت المشيئة؟ قلت: بالدخول مكيَّفاً بالأمن؛ لأنَّ القصد إلى اتصافهم بالأمن في دخولهم، فكأنَّه قيل لهم: اسْلَمُوا وائْمَنُوا في دخولكم إن شاء الله. ونظيره قولك للغازي: ارجع سالماً غانماً إن شاء الله. فلا تُعَلِّق المشيئة بالرجوع مطلقاً، ولكن مقيَّداً بالسلامة والغنيمة، مكيَّفاً بهما. والتقدير: ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله دخلتم آمنين، ثمَّ حذف الجزاء لدلالة الكلام عليه، ثمَّ اعترض بالجملة الجزائية بين الحال وذي الحال. ومن بدع التفاسير أنَّ قوله: ﴿إن شَاء اللهُ﴾ من باب التقديم والتأخير، وأنَّ موضعها ما بعد قوله: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾ في كلام يعقوب. وما أدري ما أقول فيه وفي نظائره»[2].

المناقشة:

في متعلَّق المشيئة في الآية الكريمة السابقة أقوال متباينة للعلماء، وتفصيلها على النحو الآتي:

القول الأوَّل: أنَّه (أَسْتَغْفِرُ) في قوله تعالى: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾[3]، وهو من باب المؤخَّر الذي حقُّه التقديم، والمعنى على هذا: سوف أستغفر لكم ربي إن شاء الله، وقد رُوِي هذا القول عن ابن جريج[4].

وحجَّته في ذلك أنَّ يعقوب -عليه السلام- ومن معه قد دخلوا مصر، فكيف يقال: ادخلوا مصر إن شاء الله[5].

---

(١) سورة يوسف ٩٩.

(٢) الكشاف ٢/ ٣٤٤.

(٣) سورة يوسف ٩٨.

(٤) انظر: جامع البيان ١٦/ ٢٦٦، ومعاني القرآن للنحاس ٣/ ٤٨٥، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥/ ٣٦٣٨، والتفسير البسيط ١٢/ ٢٤٩، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ٤٥٤، والبحر المحيط ٥/ ٣٤١.

(٥) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣/ ٤٥٨، والجامع لأحكام القرآن ١١/ ٤٥٤.

وقد عدَّ الزمخشري هذا القول من بدع التفاسير، وتعجَّب منه، ولم يُسبِّب لحكمه[1]، وتابعه أبو حيان في ذلك، وزاد بأنَّه «في غاية البعد، بل في غاية الامتناع»[2].

وحكم عليه ابن عطية بالضعف[3].

ولا شكَّ فيما وصفوا به هذا القول ولا ارتياب؛ إذ فيه من التكلُّف ومخالفة النظمِّ القرآني البديع ما هو بيِّن، فإنَّ ظاهر التنزيل يأباه، فالاستثناء من جملة كلام يوسف -عليه السلام- فما الذي يجعله ليعقوب -عليه السلام- مع طول الفاصل بينهما؟!، وأيضاً «لا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه أو تأخيره عن مكانه إلا بحجَّة واضحة»[4].

وأمَّا ما احتُجَّ به له، فالجواب عنه سينجلي من خلال عرض الأقوال الأخرى في المسألة.

القول الثاني: أنَّه متعلِّق بـ(ادخلوا)، والمعنى ظاهر، وهو: ادخلوا مصر إن شاء الله، وهو قول الطبري[5] ومكي[6].

القول الثالث: أنَّه متعلِّق بالدخول المكيَّف بالأمن، والمعنى: اسْلَمُوا وائْمَنُوا في دخولكم إن شاء الله، وهو قول الزمخشري[7] والبيضاوي[8] وأبي السعود[9].

وعلى هذين القولين هناك دخولان، الأوَّل: دخول أرض مصر، وهو المقصود في قوله -تعالى-: ﴿فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَى يُوسُفَ﴾[10]، والثاني: دخول بلدة مصر، وهو المقصود في قوله

(١) الكشاف ٢/ ٣٤٤.
(٢) البحر المحيط ٥/ ٣٤١.
(٣) المحرر الوجيز ٣/ ٢٨١.
(٤) جامع البيان ١٦/ ٢٦٦.
(٥) انظر: جامع البيان ١٦/ ٢٦٦.
(٦) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٥/ ٣٦٣٦.
(٧) انظر: الكشاف ٢/ ٣٤٤.
(٨) انظر: أنوار التنزيل ٣/ ١٧٧.
(٩) انظر: إرشاد العقل السليم ٤/ ٣٠٧.
(١٠) سورة يوسف ٩٩.

-تعالى-: ﴿ادْخُلُواْ مِصْرَ﴾[1]، فإنَّ يوسف عليه السلام استقبل أباه وأهليه تكريماً لهم، فلما دخلوا عليه أرض مصر حين استقبلهم قال: ادخلوا بلدة مصر آمنين إن شاء الله[2].

القول الرابع: أنَّه متعلِّق بالأمن لا بالدخول، وهو مثل قوله -تعالى-: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ﴾[3]، حكاه غير واحد من العلماء[4]، واختاره البقاعي[5] والشربيني[6].

وعليه يكون التقدير: ادخلوا مصر آمنين من الشرور والمخاوف إن شاء الله.

وحتى يستقيم لأصحاب القول الثالث والرابع ما قالوه يلزم أن يكون في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: ادخلوا مصر آمنين إن شاء الله دخلتم آمنين، فحُذِف جواب الشرط؛ لدلالة الكلام عليه، ثمَّ اعُترِض بجملة الشرط بين الحال وصاحبها[7].

ويُشكِل على هذا بأنَّه من الممكن جعل (آمنين) حالاً من فعل جواب الشرط المحذوف، وهو (دخلتم)، وحينئذٍ لا يُفْتَقر إلى التقديم والتأخير وإلى أن تُجعَل جملة الشرط معترضة بين الحال وصاحبها[8].

وعليه ففي هذين القولين نظر ومراجعة.

القول الخامس: أنَّه متعلِّق بـ(ادخلوا) المضمَّن معنى أقيموا واستقروا واسكنوا، رُوِي عن ابن عباس -رضي الله عنهما-[9]، واختاره ابن عطية[10].

---

(١) سورة يوسف ٩٩.

(٢) انظر: جامع البيان ١٦/ ٢٦٤-٢٦٥، والكشف والبيان ٥/ ٢٥٧-٢٥٨، ومعالم التنزيل ٤/ ٢٧٨، وزاد المسير ٤/ ٢٨٨، ومفاتيح الغيب ١٨/ ٢١٥.

(٣) سورة الفتح ٢٧.

(٤) انظر: الكشف والبيان ٥/ ٢٥٨، ومعالم التنزيل ٤/ ٢٧٩، وزاد المسير ٤/ ٢٨٩، ومفاتيح الغيب ١٨/ ٢١٥، واللباب ١١/ ٢١٢.

(٥) انظر: نظم الدرر ١٠/ ٢١٧.

(٦) انظر: السراج المنير ٢/ ١٣٦.

(٧) انظر: الكشاف ٢/ ٣٤٤.

(٨) انظر: فتوح الغيب ٨/ ٤٣٧، وروح المعاني ١٣/ ٥٨.

(٩) انظر: مفاتيح الغيب ١٨/ ٢١٥.

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٨١.

والمعنى على هذا القول: اسكنوا مصر إن شاء الله آمنين.

القول السادس: أنَّه متعلِّق بـ(ادخلوا)، و(إنْ) فيه بمعنى (إذ)، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[1]؛ أي: إذ كنتم، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[2]؛ أي: إذ أردن، حكاه بعض العلماء[3].

وعليه فالمعنى: ادخلوا مصر إذ شاء الله آمنين.

ومجيء (إنْ) بمعنى (إذْ) مسألة خلافية بين المدرستين، فالكوفيون يجوِّزنه والبصريون يمنعونه[4].

القول السابع: أنَّ جملة (إن شاء الله) جملة معترضة، جيء بها؛ للتبرُّك والتيمُّن والجزم، حكاه القرطبي[5]، ونصَّ عليه الطيبي، حيث قال: «ولا ارتياب أنَّ هذا الاستثناء في أثناء الكلام كالتسمية في الشروع فيه؛ للتيمُّن والتبرُّك، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[6]، واستعماله مع الجزاء كالشريعة المنسوخة، فحُسْنُ موقعه في الكلام أن يكون معترضاً»[7].

والحاصل أنَّ الزمخشري محقٌّ في عدِّه ما رُوِي عن ابن جُرَيج من بدع التفاسير لما تقدَّم، وأنَّ الأولى جعل المشيئة متعلِّقة بالفعل (ادخلوا) الذي جاء على أصله أو الذي ضُمِّن معنى فعل آخر، أو جعلها جملة معترضة سيقت للتبرك والتيمُّن، وذلك لسلامة هذه الأقوال من النظر والاعتراض.

(١) سورة آل عمران ١٣٩.
(٢) سورة النور ٣٣.
(٣) انظر: الكشف والبيان ٥/ ٢٥٨، ومعالم التنزيل ٤/ ٢٧٩، وزاد المسير ٤/ ٢٨٩، واللباب في علوم الكتاب ١١/ ٢١٣.
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٣٢-٦٣٥، وشرح الكافية للرضي ٤/ ٩١، ورصف المباني ١١٠، والجنى الداني ٢١٢-٢١٤، والمغني ٢٢-٢٣، وهمع الهوامع ١/ ٣٩٦.
(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٤٥٤.
(٦) سورة الكهف ٢٣، ٢٤.
(٧) فتوح الغيب ٨/ ٤٣٨.

المبحث الثاني: بدع التفاسير الصرفية

اشتقاق (كَلَّمَ) في قوله -تعالى-: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾[1]

قال الزمخشري: «ومن بدع التفاسير أنَّه من الكَلْم، وأنَّ معناه: وجرَّح اللهُ موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن»[2].

المناقشة:

اُختُلِف في اشتقاق (كَلَّمَ) في هذه الآية الكريمة على قولين:

الأوَّل: أنَّه من الكلام، والمعنى: خاطب الله بكلامه موسى خطاباً، وهو قول الجمهور[3].

الثاني: أنَّه من الكَلْم بفتح الكاف وإسكان اللام، وهو الجُرْح، والمعنى: جَرَّح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن[4]، حكاه ابن المنيّر عن بعض المعتزلة[5].

(١) سورة النساء ١٦٤.

(٢) الكشاف ١/ ٥٨٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ١٣٣، وجامع البيان ٩/ ٤٠٣، ومعاني القرآن للنحاس ٢/ ٢٣٩-٢٤٠، والهداية إلى بلوغ النهاية ٢/ ١٥٣٥، والتفسير البسيط ٧/ ١٩٦-١٩٧، ومعالم التنزيل ٢/ ٣١١-٣١٢، والمحرر الوجيز ٢/ ١٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٢٥، والبحر المحيط ٣/ ٤١٤، والدر المصون ٤/ ١٦١.

(٤) انظر: مفاتيح الغيب ١١/ ١١١، والبحر المحيط ٣/ ٤١٤، واللباب في علوم الكتاب ٧/ ١٣٦.

(٥) قال ابن المنيّر: «وإنَّما يُنْقَل هذا التفسير عن بعض المعتزلة؛ لإنكارهم الكلام القديم الذي هو صفة الذات، إذ لا يثبتون إلا الحروف والأصوات قائمة بالأجسام لا بذات الله -تعالى-، فيرد عليهم بجحدهم كلامَ النفس إبطالُ خصوصية موسى -عليه السلام- في التكليم، إذ لا يثبتونه إلا بمعنى سماعه حروفاً وأصواتاً قائمة ببعض الأجرام، وذلك مشترك بين موسى وبين كل سامع لهذه الحروف، حتى المشرك الذي قال الله فيه: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، فيضطرُّ المعتزلي إلى إبطال الخصوصية الموسوية بحمل التكليم على التجريح». الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ١/ ٥٨٢.

وقد وصف الزمخشري هذا القول بأنَّه من بدع التفاسير[١] وتابعه أبو حيان[٢]، وحكم عليه الرازي[٣] وابن عادل[٤] بالبطلان.

وكلا الاشتقاقين جائز في العربية غير ممنوع[٥]، قال ابن فارس: «الكاف واللام والميم أصلان، أحدهما: يدلُّ على نطق مُفهِم، والآخر: على جِرَاح، فالأوَّل: الكَلام، تقول: كَلَّمته أُكَلِّمُه تَكْلِيماً، والأصل الآخر: الكَلْم، وهو الجُرْح»[٦].

ومع هذا فإنِّ ما ذهب إليه الجمهور هو الصواب، وذلك لما يلي:

أوَّلاً: أنَّ الفعل في كلام العرب إذا أُكِّد بالمصدر حُمِل على الحقيقة لا على المجاز والاستعارة[٧]، قال النحاس: «وأجمع النحويون على أنَّك إذا أكَّدت الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً»[٨].

ولا يخفى أنَّ القول الثاني قائم على المجاز والاستعارة.

ثانياً: دَلالة السياق؛ فالآيات: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ...﴾[٩] جاءت مخبرةً بفضل الأنبياء -عليهم السلام- وإيحاء الله لهم، ثمَّ خُصَّ موسى -عليه السلام- من بينهم بمنتهى مراتب الوحي، وهو تكليم الله

(١) انظر: الكشاف ٥٨٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ٣/ ٤١٤.
(٣) انظر: مفاتيح الغيب ١١/ ١١١.
(٤) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٧/ ١٣٦.
(٥) انظر: العين ٥/ ٣٧٨، وتهذيب اللغة ١٠/ ٢٦٤، والصحاح (كلم) ٥/ ٢٠٢٣-٢٠٢٤، والمحكم ٧/ ٥١-٥٢، ولسان العرب (كلم) ١٢/ ٥٢٤-٥٢٦، وتاج العروس (كلم) ٣٣/ ٣٧٢-٣٧٣.
(٦) معجم مقاييس اللغة ٥/ ١٣١.
(٧) انظر: الهداية في بلوغ النهاية ٢/ ١٥٣٥، والتفسير البسيط ٧/ ١٩٦-١٩٧، ومعالم التنزيل ٢/ ٣١١-٣١٢، والمحرر الوجيز ٢/ ١٣٧، والجامع لأحكام القرآن ٧/ ٢٢٥.
(٨) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥٠٧.
(٩) سورة النساء ١٦٣، ١٦٤.

لـه ومخاطبتـه[1]، ولذلـك يسـمَّى كليـم الله، ولـو كان المـراد تجريحـه بمخالـب الفتـن والبلايـا لم يكـن ذلـك مزيـة وخَصِيصـة؛ وذلـك لأنَّ البلايـا والفتـن دَأَبُ الأنبيـاء والمرسـلين.

ثالثـاً: ثبـوت مخاطبـة الله لـه وتكليمـه في آيـات أخـرى، ومنهـا قولـه -تعـالى-: ﴿يَـا مُوسَـى إِنِّي اصْطَفَيْتُـكَ عَـلَى النَّـاسِ بِرِسَـالاَتِي وَبِكَلاَمِـي﴾[2].

رابعـاً: أنَّ يحيـى بـن وثَّـاب والنخعـي قـرآ[3]: ﴿وَكَلَّـمَ اللَّهَ مُوْسَـى تَكْلِيْـماً﴾ بنصـب لفـظ الجلالـة، وفي ذلـك إشـارة إلى أنَّ المـراد بالتكليـم في الآيـة التـي نحـن بصـدد الحديـث عنهـا الـكلامُ؛ إذ يسـتحيل ويمتنـع شرعـاً وعقـلاً حمـل الفعـل هنـا عـلى القـول الثـاني، تعـالى الله عـن ذلـك علـواً كبـيراً.

وبناء على ما تقدَّم فإنَّ الزمخشري محقٌّ في عدِّ القول الثاني من بدع التفاسير

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٣٣، وتفسير الراغب ١/ ٢٣١، والمحرر الوجيز ٢/ ١٣٧، وأنوار التنزيل ٢/ ١٠٩، واللباب ٧/ ١٣٦.

(٢) سورة الأعراف ١٤٤.

(٣) انظر: مختصر في شواذ القرآن٣٦، والمحتسب١/ ٢٠٤، وشواذ القراءات١٤٨، والبحر المحيط٣/ ٤١٤، والدر المصون ٤/ ١٦١.

اشتقاق (غَوَى) في قوله تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾[1]

قال الزمخشري: «وعن بعضهم: ﴿فَغَوَى﴾ فبَشِمَ من كثرة الأكل، وهذا وإن صحَّ على لغة من يقلب الياء المكسور ما قبلها ألفاً، فيقول في (فَنِيَ وبَقِيَ): (فَنَى وبَقَى)، وهم بنو طيِّئ، تفسير خبيث»[2].

المناقشة:

في اشتقاق (غَوَى) في الآية السابقة رأيان، كلاهما مرتبط بالمعنى؛ لذا من المناسب أن أذكر المعنى أوَّلاً ثمَّ أُثنِّي بذكر اشتقاقه وأصله.

الأوَّل: فَسَد عيشه بنزوله إلى الدنيا، أو أخطأ طريق الجنة أو ضلَّ؛ إذ فاته ما طمع فيه من الخلود، أو فعل ما لم يكن له فعله[3].

فعلى هذا المعاني يكون (غَوَى) مشتقّاً من الغيِّ، يقال: غَوَى يَغْوِي بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع غَيّاً[4]، وأصله (غَوَيَ)، فتحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها، فقُلِبت ألفاً[5].

وهذا القول هو قول الجمهور[6].

(١) سورة طه ١٢١.
(٢) الكشاف ٢/ ٥٥٧.
(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ٤٠٢-٤٠٣، وجامع البيان ١٨/ ٣٨٨، والكشف والبيان ٦/ ٢٦٤، والتفسير البسيط ١٤/ ٥٤٨، وتفسير السمعاني ٣/ ٣٦٠، ومعالم التنزيل ٥/ ٢٩٩.
(٤) انظر: العين ٤/ ٤٥٦، وتهذيب اللغة ٨/ ٢١٨، والصحاح (غوى) ٦/ ٢٤٥٠، والمحكم ٦/ ٦٩، ولسان العرب (غوي) ١٥/ ١٤٠، وتاج العروس (غوو) ٣٩/ ١٩٧.
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٩.
(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ٤٠٢-٤٠٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١٥٠، والكشف والبيان ٦/ ٢٦٤، والتفسير البسيط ١/ ٥٤٨، وتفسير السمعاني ٣/ ٣٦٠، ومعالم التنزيل ٥/ ٢٩٩، والتبيان في إعراب القرآن ٩٠٦، والفريد في إعراب القرآن ٤/ ٤٦٣، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٥٤-١٥٥.

الثاني: أكثر من أكل الشجرة حتى بَشِمَ؛ أي: أُصِيب بالتُّخَمَة، وهو مرويٌّ عن بعض المفسرين(١).

وهذا المعنى إن صحَّ فيكون مشتقّاً من الغَوَى لا الغَيِّ، لأنَّه لا يُقَال من البَشَم: غَوَى يَغْوِي غيّاً، وإنِّما يقال: غَوِيَ يَغْوَى غَوَىً(٢).

وعليه ففيه نظرٌ من جهة الاشتقاق؛ ولذا خرَّجه الزمخشري على لغة ضعيفة، وهي لغة طيِّئ، حيث يجوِّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها، نحو: بَقَى في بَقِيَ، ودُعَا في دُعِيَ، ونَاصَاة في ناصِيَة(٣).

وبناء على هذا يُقَال: إنَّ أصل (غَوَى) (غَوِيَ)، فقُلِبت ياؤها ألفاً على لغة طيِّئ؛ لتحرُّكها بالفتح وانكسار ما قبلها.

وهذا التفسير وإن كان له وجه -على بعد- في العربية إلا أنَّه ضعيف من وجهين آخرين:

الأوَّل: السياق القرآني، فإنَّ قوله تعالى -في موضع آخر وردت فيه القصة-: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾(٤) يدلُّ على أنَّهما لم يكثرا من الأكل، ثمَّ إنَّ العقوبة لم تتأخَّر عنهما حتى يصلا إلى الإكثار(٥)، والقرآن لا ينقض بعضه بعضاً.

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن ٤٠٢، وزاد المسير ٥/ ٣٢٩، ومفاتيح الغيب ٢٢/ ١٢٨، والجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٥٥، والبحر المحيط ٦/ ٢٦٥، والدر المصون ٨/ ١١٥.

(٢) انظر: العين ٤/ ٤٥٦، وتأويل مشكل القرآن ٤٠٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٢٥٢، وتهذيب اللغة ٨/ ٢١٨، والصحاح (غوى) ٦/ ٢٤٥٠، وزاد المسير ٥/ ٣٣٠، ولسان العرب (غوي) ١٥/ ١٤٢.

(٣) انظر: الكشاف ٢/ ٥٥٧، والشافية ٢٣-٢٤، وشرح الشافية للرضي ١/ ٨٩، وشرح الشافية لليزدي ١/ ٢٥١، وهمع الهوامع ٣/ ٢٧٣.

(٤) سورة الأعراف ٢٢.

(٥) انظر: زاد المسير ٥/ ٣٣٠.

الثاني: أنَّه تفسير خبيث -كما نصَّ على ذلك الزمخشري-؛ وذلك لما فيه من نسبة آدم إلى الـَشَّره والنَّهْمَة، وهما دالان على الدناءة والضعة، والأنبياء مصونون عن كلِّ خلق رديء وضيع.

ولعلَّ الذي حملهم على تفسير (غَوَى) بذلك هروبهم من نسبة آدم -عليه السلام- إلى الغيِّ[1]، ففروا من محظور فوقعوا في آخر.

وفي وصف الزمخشري له بأنَّه خبيث دلالة واضحة منه على أنَّه من بدع التفاسير، وقد عدَّ الغُمَاري هذا الموضع من بدع التفاسير التي لم يصرِّح الزمخشري بتسميتها بذلك[2].

(١) انظر: الدر المصون ٨/ ١١٥، واللباب في علوم الكتاب ١٣/ ٤١٠.
(٢) انظر: بدع التفاسير ٩٠-٩١.

جمع كلمة (أُمٍّ)

قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[1]: «ومن بدع التفاسير: أنَّ الإِمَامَ جمع أُمٍّ، وأنَّ الناس يدعون يوم القيامة بأمَّهاتهم، وأنَّ الحكمة في الدعاء بالأُمَّهات دون الآباء رعاية حق عيسى -عليه السلام- وإظهار شرف الحسن والحسين، وألا يفتضح أولاد الزنا. وليت شعري أيهما أبدع؟! أصحَّة لفظه أم بهاء حكمته؟!»[2].

المناقشة:

للعلماء في جمع (أُمٍّ) أقوال، هذا بيانها:

الأوَّل: أنَّها تُجمع على (إمام)، وهذا القول مروي عن محمد بن كعب[3].

وقد حكم الزمخشري على هذا القول بأنَّه من بدع التفاسير، وتعجَّب من بدع لفظه وحكمته[4].

وقد نقل هذا القول عنه جماعة وأنكروه[5]، قال السمين: «وهذا قول من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب»[6]، وقال السيوطي: «وهذا غلط أوجبه الجهل بالتصريف، فإنَّ أُمَّاً لا تُجْمَع على إمام»[7].

(١) سورة الإسراء ٧١.

(٢) الكشاف ٢/ ٤٥٩.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٣١، وفتوح الغيب ٩/ ٣٤٥، وفتح القدير ٣/ ٣٤١، وروح المعاني ١٥/ ١٢١.

(٤) انظر: الكشاف ٢/ ٤٥٩.

(٥) انظر: فتوح الغيب ٩/ ٣٤٦، واللباب في علوم الكتاب ١٢/ ٣٤٤، والبرهان في علوم القرآن ١/ ٢٩٩، والسراج المنير ٢/ ٣٢٣، وحاشية الشهاب ٦/ ٥٠.

(٦) الدر المصون ٧/ ٣٩٠.

(٧) الإتقان في علوم القرآن ٤/ ١٨٦.

وعند النظر والتأمُّل نجد أنَّ هذا القول يتَّسق ويتماشى مع ما قررَّه الصرفيون وقعَّدوه من قواعد الصناعة، فلفظ (أُمٍّ) من المضاعف الذي جاء على فُعْل، وجمعه على فِعَال كثير غالب[1]، قال سيبويه: «والفِعَال في المضاعف منه كثير، وذلك قولهم: أَخْصَاصٌ وخِصَاصٌ، وأَعْشَاشٌ وعِشَاشٌ، وأَقْفَافٌ وقِفَافٌ، وأَخْفَافٌ وخِفَافٌ، تُجْرِيه مجرى أَجْمَادٍ وجِمَادٍ»[2].

بل إنَّ قوله: «تُجْرِيه مجرى أَجْمَادٍ وجِمَادٍ» يدلُّ على جواز قياس جمع ما لم يُذْكَر على ما ذُكِر إذا وافقه في الوزن والمضاعفة.

وعليه فجمع (أُمٍّ) على (إِمَام) وإن كان السماع لا يُسْعِفه فإنَّ القياس يعضده ويؤيِّده[3].

وهذا القول وإن كان له وجه في العربية فإنَّ جمهور المفسرين على رفضه واستهجانه[4]؛ لمخالفته النصوص الصريحة، فقد ثبت في الحديث الصحيح عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول اللَّه -صلَّى اللَّه عليه وسلَّم-: «**إذا جَمَعَ اللَّهُ الأوَّلين والآخِرين يوم القيامة يُرْفَعُ لكلِّ غادر لواء، فقيل: هذه غدرة فلان بن فلان**»[5]، فقوله: «هذه غدرة فلان بن فلان» يدلُّ على أنَّ الناس يُدعَون يوم القيامة بأسمائهم وأسماء آبائهم.

(١) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٨، والأصول في النحو ٢/ ٤٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٠٨، وشرح المفصل ٥/ ١٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٤-٢٦٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٧٦.

(٣) وممَّا يشار إليه أنَّ هذا الجمع لا يزال مستعملاً في لغة بعض أهل القصيم، وإن كان قد دخله بعض التغيير، حيث يقولون: (أُمام) بضمِّ الهمزة. حدثني بذلك أستاذان جامعيان في اللغة من أهل القصيم.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ١٣١، وفتوح الغيب ٩/ ٣٤٦، والدر المصون ٧/ ٣٩٠-٣٩١، واللباب في علوم الكتاب ١٢/ ٣٤٤، والسراج المنير ٢/ ٣٢٣، وحاشية الشهاب ٦/ ٥٠، وفتح القدير ٣/ ٣٤١-٣٤٢، وروح المعاني ١٥/ ١٢١.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، «باب ما يُدعى الناس بآبائهم»، حديث رقم (٦١٧٧)، ومسلم في صحيحه، «باب تحريم الغدر»، حديث رقم (١٧٣٥)، واللفظ له.

وأمَّا ما ذُكِر من حيث المعنى، فقد ردَّه الشهاب بقوله: «فما قيل: إنَّ رعاية حق عيسى -عليه الصلاة والسلام- في امتيازه بالدعاء بالأمِّ كرامة له -عليه الصلاة والسلام- لا غضَّ فيه، ليُجْبَر بجعل الناس أسوة له في الانتساب إلى الأمَّهات، وإظهار شرف السبطين -رضي الله عنهما- بدون ذلك أتمُّ، فإنَّ أباهما خير من أمِّهما -رضي الله عنهما- ... وأمَّا أولاد الزنا فلا فضيحة إلا لأمَّهاتهم، وهي حاصلة دُعِيَ غيرهم أو لم يُدْع مع أنَّهم لا ذنب لهم يترتب عليه الافتضاح»[(١)].

الثاني: أنَّها تجمع على (أُمَّهات) و(أُمَّات)، والهاء في أُمَّهات زائدة؛ حيث حكى ثعلب: «أُمٌّ بيِّنة الأُمومة»[(٢)]، وهو قول الجمهور[(٣)].

وقد ذكروا أنَّ الهاء زيدت للفرق بين جمع الأناسي والبهائم، ففي الأناسي تجمع الأمُّ على أمَّهات، وفي البهائم تجمع على أُمَّاتٍ[(٤)].

وهذا أمرٌ غالب، وليس مطَّرد، وقد اجتمع الاستعمالان في حقِّ الأناسي في قول الشاعر:

إِذَا الأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظَّلامَ بِأُمَّاتِكَا[(٥)]

(١) حاشية الشهاب ٦/ ٥٠.

(٢) انظر: الفصيح ٢٨٢، وتصحيح الفصيح وشرحه ٢٠١، وإسفار الفصيح ١/ ٥١٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٨، والمقتضب ٣/ ١٦٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٣، والمفصل ٥٠٣، وشرح الملوكي في التصريف ٣٥٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٧٥، والممتع الكبير في التصريف ١/ ٢١٨-٢١٩، وشرح التسهيل ١/ ٩٨-٩٩، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤٦٤، وتمهيد القواعد ١/ ٣٩٣.

(٤) انظر: المقتضب ٣/ ١٦٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤-٥٦٥، والمفصل ٥٠٣، وشرح الملوكي في التصريف ٣٥٥، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٤٦٤.

(٥) بيت من المتقارب، وهو لمروان بن الحكم في شرح شواهد شرح الشافية ٤٦٢، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤، والمفصل ٥٠٣، وشرح الملوكي في التصريف ٣٥٤، وشرح التسهيل ١/ ٩٩، والتذييل والتكميل ٢/ ٤٤.
قَبَحَ: أخزى وشوَّه. فَرَجْتَ: كشفت. انظر: شرح شواهد شرح الشافية ٤٦٢.

ومن استعمال أُمَّات في البهائم قول الشاعر:

وَأُمَّـاتُ أَطْـلاءٍ صِغَـارٍ كَأَنَّهَـا دَمَالِـجُ يَجْلُوهَـا لِتَنْفُـقَ بَائِـعُ[1]

ومن ورود (أُمَّهات) في حقِّ البهائم قول الشاعر:

وَهَـامٍ تَـزِلُّ الشـمسُ عَـنْ أُمَّهَاتِـهِ صِـلابٍ وَأَلْـحٍ فِي المَثَـانِي تَقَعْقَـعُ[2]

الثالث: أنَّها تجمع على أُمَّهات، والهاء فيها أصليَّة قد حُذِفت، وجمعها على أُمَّات شاذٌّ، وهو قول ابن درستويه[3].

وقد استُدِلَ على أصالتها بقول الشاعر:

أُمَّهَتِـي خِنْـدَفُ وَالْيَـاسُ أَبِي[4]

الرابع: أنَّها تجمع على أُمَّات، وهو قول صاحب العين[5] والفيومي[6].

(١) بيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في شرح التسهيل ١/ ٩٩، وتمهيد القواعد ١/ ٣٩٤، وليس في ديوانه، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢/ ٤٥.
أطلاء: جمع طلا، وهو الولد من ذوات الظِّلْف والخُفِّ. انظر: لسان العرب (طلو) ١٥/ ١٢، وتاج العروس (طلو) ٣٨/ ٥٠١. دمالج: جمع دُمْلُج، وهو ما يوضع من الحُلِيِّ في العضد. انظر: لسان العرب (دملج) ٢/ ٢٧٦، وتاج العروس (دملج) ٥/ ٥٧٩.

(٢) بيت من الطويل، وهو لذي الرُّمَّة في ديوانه ٢/ ٧٣٨، والمخصص ١٣/ ١٩٢، وهو بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢/ ٤٥، ولسان العرب (أمم) ١٢/ ٢٩، وتاج العروس (أمم) ٣١/ ٢٣٢.
أمَّهاته: الأدمغة، المثاني: الأرسان والحبال. تقعقع: يُسمَعُ لها صوت قعقعة. انظر: ديوان ذي الرُّمَّة ٢/ ٧٣٨.

(٣) انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٢٠٢-٢٠٣.

(٤) بيت من الرجز، وهو لقُصَي بن كلاب في سمط اللآلئ ٢/ ٩٥٠، واللسان ١٣/ ٤٧٢ (أمه)، وشرح الشافية للنيسابوري ٢/ ٢٦٩، وحاشية الغزي ٢٣٠، والمناهج الكافية ٤٠٤، وشرح شواهد شرح الشافية ٤٥٩.

(٥) انظر: العين ٨/ ٤٣٣-٤٣٤.

(٦) انظر: المصباح المنير ٢٣.

وقد نُسب هذا القول للفراء، قال أبو حيان: «وقال الفراء: العرب تقول: هذه أُمٌّ، وهذه أُمَّهٌ، ويجمعونها أُمَّات وأُمَّهات، وإنَّما يقول أُمَّهات الذين يقولون أُمَّهٌ، وأُمَّات الذين يقولون أُمٌّ، وقال: أنشدني بعضهم:

تَقَبَّلْتُهَا مِنْ أُمَّةٍ لَكِ طَالَمَا تُنُوزِعَ فِي الأَسْوَاقِ مِنْهَا خِمَارُهَا»[1]

والملاحظ أنَّه لا توجد علاقة بين البيت الشعري واللفظ المستشهد له به؛ إذ هناك فرق بين لفظ (أُمَّه) الذي أورده أبو حيان أوَّلاً في بداية النقل عن الفراء وبين (أُمَّة) الذي ورد في البيت، وبالرجوع إلى الزاهر نجدُ أنَّ المقصود لفظ (أُمَّة) لا لفظ (أُمَّه)، ففي حديث أبي بكر عن قولهم: فلان أُمَّةٌ وحده قال: «وتكون الأُمَّة: الأمَّ. قال أبو بكر: قال الفراء: يقال هذه أُمَّةُ فلانٍ؛ أي: أُمَّ فلان. قال وأنشد:

تَقَبَّلْتُهَا مِنْ أُمَّةٍ لَكِ طَالَمَا تُنُوزِعَ فِي الأَسْوَاقِ مِنْهَا خِمَارُهَا»[2]

ومجمل الكلام أنَّ عدَّ الزمخشري جمع (أُمٍّ) على (إمام) من البدع اللفظي فيه نظر؛ إذ تقدَّم أنَّ هذا القول له حظٌّ من النظر في القياس، وإن كان الأولى الاقتصار على المسموع في جمعها وعدم تجاوز ذلك.

والأقرب جعلها و(أُمَّهة) أصلين أصيلين، ليس أحدهما فرعاً عن الآخر؛ لثبوت ذلك في لغة العرب وكلامهم، ومن ثَمَّ من كانت لغته: أُمّاً جمعها على أُمَّات، ومن كانت لغته: أُمَّهة جمعها على أُمَّهات، قال الفيُّومي: «والوجه ما أورده في البارع أنَّ فيها أربع لغات: أُمٌّ بضمِّ الهمزة وكسرها وأُمَّةٌ وأُمَّهَةٌ، فالأُمَّهَاتُ والأُمَّاتُ لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة»[3].

(١) التذييل والتكميل ٢/ ٤٦.
(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ١٥٠-١٥١.
(٣) () المصباح المنير ٢٣.

مفرد أُلُوفٍ

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[1]

قال الزمخشري: «﴿وَهُمْ أُلُوفٌ﴾: فيه دليل على الألوف الكثيرة. واختلف في ذلك، فقيل: عشرة، وقيل: ثلاثون، وقيل: سبعون. ومن بدع التفاسير: (أُلُوفٌ): متآلفون، جمع آلِفٍ، كقَاعِدٍ وقُعُودٍ»[2].

المناقشة:

للعلماء في مفرد (أُلُوفٍ) في الآية السابقة ثلاثة أقوال، هذا بيانها:

الأوَّل: أنَّه (أَلْف)، وعليه الجمهور[3].

وجمع (فَعْلٍ) في الكثرة على (فُعُول) قياس مطَّرد[4]، قال سيبويه: «أمَّا ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، وكان (فَعْلاً) فإنَّك إذا ثلَّثته إلى أن تعشِّره فإنَّ تكسيره (أَفْعُل)... فإذا جاوز العددُ هذا، فإنَّ البناء قد يجيء على (فِعَال) وعلى (فُعُول)، وذلك قولك: كِلابٌ وكِباشٌ وبِغَالٌ، وأمَّا الفُعُول، فنُسُورٌ وبُطُونٌ»[5].

وعليه يكون المعنى: ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم أُلوف كثيرة.

(١) سورة البقرة ٢٤٣.

(٢) الكشاف ١/ ٣٧٧.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٢٢، وجامع البيان ٥/ ٢٧٦، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٢٤٦-٢٤٧، وتهذيب اللغة ١٥/ ٣٨٠، والمحرر الوجيز ١/ ٣٢٨، وزاد المسير ١/ ٢٨٨، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢١٠أ والبحر المحيط ٢/ ٢٥٩.

(٤) انظر: المقتضب ٢/ ١٩٥، والأصول ٢/ ٤٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٠٣، والتسهيل ٢٧٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٦٧.

الثاني: أنَّه (آلف)، وهو أحد توجيهي كلام ابن زيد وابن عرفة في تفسير الآية، حيث ذكرا أنَّ المعنى: وهم مُؤْتَلِفَة قلوبُهم أو مُتَآلِفون[1].

وجمع (فَاعِل) الوصف في الكثرة على (فُعُول) إذا لم يكن مضاعفاً ولا معتلَّ العين قليل[2]، قال السيرافي: «وقد جُمِع (فَاعِل) على (فُعُول)، وهو غير كثير، ليس بمطَّرد كاطِّراد غيره، كقولك: جَالِس وجُلُوس، وشَاهِد وشُهُود، وقَاعِد وقُعُود، وبَاكٍ وبُكِيٍّ، وأصله: بُكُوي»[3].

الثالث: أنَّه إِلْف، وهو التوجيه الثاني لكلامهما، ذكره الأصفهاني[4] والهمذاني[5]، وجوَّزه البيضاوي[6].

وجمع (فِعل) على (فُعُول) كثير قياسيٌّ[7]، قال المبرد: «وما كان على (فِعْل) فإنَّ أدنى العدد فيه (أَفْعَال)... فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول)، نحو: لِصٍّ ولُصُوص، وجِذْعٍ وجُذُوع، وحِمْلٍ وحُمُول»[8].

ولكن يُشْكِل على هذا أنَّ (إِلْفاً) مصدر؛ وجمع المصادر المختصَّة التي لا تفيد العدد فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من منعه، كسيبويه، ومنهم من أجازه، كالفراء[9].

(١) انظر: جامع البيان ٥/ ٢٧٣، والكشف والبيان ٢/ ٢٠٤، ومفاتيح الغيب ٦/ ١٧٦، والجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢١٠، وأنوار التنزيل ١/ ١٤٩، والبحر المحيط ٢/ ٢٩٥، والدر المصون ٢/ ٥٠٦، واللباب في علوم الكتاب ٤/ ٢٤٧-٢٤٨، وتفسير ابن عرفة ١/ ٢٩٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٩٣، والمفصل ٢٤١، وشرح المفصل ٥/ ٥٥، والتسهيل ٢٧٣، والارتشاف ١/ ٤٣٦، والهمع ٣/ ٣١٧.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٢٣٢-٢٣٤.

(٤) انظر: تفسير الراغب الأصفهاني ١/ ٤٩٩.

(٥) انظر: الفريد في إعراب القرآن ١/ ٥٤٤.

(٦) انظر: أنوار التنزيل ١/ ١٤٩.

(٧) انظر: الكتاب٣/ ٥٧٤-٥٧٥، والأصول٢/ ٤٣٤، وشرح السيرافي٤/ ٣٠٧، والتسهيل٢٧٣، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٦٤.

(٨) المقتضب ٢/ ١٩٦.

(٩) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٣٥٩-٣٦٠، وشرح التسهيل ٢/ ١٨٠، والارتشاف ٣/ ١٣٥٨، والتذييل والتكميل ٧/ ١٥١-١٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ٧٣-٧٤.

وعلى القول بالجواز يكون في الكلام حذف، والتقدير: خرجوا وهم ذوو أُلُوفٍ، ويجوز أن يُجْعَلُوا نفس الألوف للمبالغة، كما يقال: رجلٌ صَوْمٌ[1].

ولم يرتض بعض السابقين قول ابن زيد[2]، وعدَّه الزمخشري من بدع التفاسير[3]، وكذا تابعه بعض المتأخرين[4].

ولم يفصح الزمخشري عن سبب نبزه هذا القول بذلك، ولعل السبب راجع إلى مخالفته قول الجمهور، أو ضعفه من جهة المعنى؛ لأنَّ ورود الموت عليهم وهم كثرة عظيمة يفيد مزيد اعتبار بحالهم، وأمَّا ورود الموت على قوم بينهم ائتلاف ومحبة فكوروده وبينهم اختلاف في أنَّ وجه الاعتبار لا يتغيَّر ولا يختلف[5].

ويمكن أن يقال: إنَّ وصفهم بالأُلفة لمنع توهم أنَّ الموت الذي حصل فيهم نتيجة اختلافهم وتقاتلهم أو نتيجة أيِّ أمر ناتج عن اختلافهم، كمنع بعضهم الطعام والماء عن بعض مثلاً، فالائتلاف عادة يجعل قويَّهم يعطف على ضعيفهم، وصحيحَهم يمرِّض مريضهم، وهذا فيه حماية لهم من أيِّ مصيبة، فمجيء الموت لهم وهم في مثل هذه الحالة أبلغ في قدرة الله جل وعلا[6]، أو يقال: إنَّ المرادَ إلفُهم الدنيا ومحبتهم لها، فأُهْلِكوا ليُعْلَم أنَّ حرص الإنسان على الحياة لا يعصمه من الموت[7].

وبهذا فإنَّ هذا القول له ما يُسَوِّغه من جهة الصناعة والدلالة، وعدُّه من بدع التفاسير فيه نظر، والأولى حمل اللفظ على أحد المعنيين، فهما صحيحان من حيث المعنى، ولا مُرَجِّح لأحدهما على الآخر.

(١) انظر: الفريد في إعراب القرآن ١/ ٥٤٤.
(٢) انظر: جامع البيان ٥/ ٢٧٦، ومعاني القرآن للنحاس ١/ ٢٤٦-٢٤٧.
(٣) انظر: الكشاف ١/ ٣٧٧.
(٤) انظر: البحر المحيط ٢/ ٢٥٩، والدر المصون ٢/ ٥٠٦، واللباب في علوم الكتاب ٤/ ٢٤٧-٢٤٨، وحاشية الشهاب ٢/ ٣٢٧، وروح المعاني ٢/ ١٦٠-١٦١.
(٥) انظر: مفاتيح الغيب ٦/ ١٧٦، وفتوح الغيب ٣/ ٤٥٣، وغرائب القرآن ١/ ٦٦١.
(٦) انظر: فتوح الغيب ٣/ ٤٥٤.
(٧) انظر: مفاتيح الغيب ٦/ ١٧٦، وغرائب القرآن ١/ ٦٦١.

المبحث الثالث: أسباب الحكم بالبدعة عند الزمخشري.

من خلال النظر في المسائل المدروسة أستطيع أن استنبط أسباب حكم الزمخشري عليها بالبدعة وأجملها في خمسة أمور:

الأوَّل: مخالفة الأحكام النحوية والصرفية.

لا يخفى ما للأحكام النحوية والصرفية من أثر في التفسير، لذلك عُدَّ من شروط التفسير الصحيح عدم معارضته ومخالفته سنن العربية وقواعدها كما تقدَّم[1].

ولعلَّ هذا ما دفع الزمخشري إلى رفض جملة من الأقوال ووصفها بالبدعة، وقد بدا ذلك في مواضع، منها:

- إنكاره دلالة (مهما) على الظرفيَّة؛ وذلك لأنَّ الأصل فيها عند الجمهور أنَّها اسم شرط مجرَّد عن الظرفية[2].

وقد ذكر الزمخشري أنَّ القول بذلك في القرآن من البدع والإلحاد، وشنَّع على مَنْ رأى ذلك، حيث قال: «وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرِّفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى: متى ما، ويقول: مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعِه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثمَّ يذهب فيفسر: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ﴾ بمعنى الوقت، فيُلْحِد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله ممَّا يُوجِب الجثو بين يديِّ الناظر في كتاب سيبويه»[3].

- عدُّه القول بأنَّ العامل في ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ الفعلُ في أوَّل السورة من بدع التفاسير، حيث قال: «وقيل: هو متَّصل بأوَّل السورة، يعني: قم نذيراً، وهو من بدع التفاسير»[4].

(١) انظر: التمهيد.
(٢) انظر: مسألة دلالة (مهما) على الظرفيَّة.
(٣) الكشاف ٢/ ١٠٨.
(٤) الكشاف ٤/ ١٨٦.

ولا يخفى ما في هذا القول من التكلُّف ومخالفة قواعد الصناعة؛ لطول الفاصل بين العامل والمعمول، وكونه أجنبياً كما تقدَّم[1].

- عدُّه الوقف على (عرش) والابتداء بـ(عظيم) في قوله -تعالى-: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ من البدع؛ وذلك لما فيه من التكلُّف في التوجيه الإعرابي، حيث قال: «ومن نَوْكَى -أي: حَمْقَى- القُصَّاص من يقف على قوله: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾، ثمَّ يبتدئ: ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾؛ يريد: أمرٌ عظيمٌ أن وجدتها وقومها يسجدون للشمس. فرَّ من استعظام الهدهدِ عرشَها، فوقع في عظيمة، وهي مسخ كتاب الله»[2].

الثاني: ضعف المعنى ومخالفته الأدِّلة.

قد يُنكر الزمخشري قولاً ما ويحكم عليه بالبدعة؛ ولعلَّ سبب ذلك راجع إلى ضعفه من حيث المعنى ومخالفته الأدلة، وإن كان من حيث الصناعة مقبولاً، ومن ذلك:

- حكمه على اشتقاق (غَوَى) من (الغَوَى) بالخبث، حيث قال: «وعن بعضهم: ﴿فَغَوَى﴾ فبَشِمَ من كثرة الأكل، وهذا وإن صحَّ على لغة من يقلب الياء المكسور ما قبلها ألفاً، فيقول في (فَنِيَ وبَقِيَ): (فَنَى وبَقَى)، وهم بنو طيِّئ، تفسير خبيث»[3].

فهذا القول وإن كان له وجه بعيد في العربية إلا أنَّه لا يستقيم من حيث المعنى، فلا يليق وصف الأنبياء بمثل هذا كما تقدَّم[4].

- إنكاره جمع (أُمٍّ) على (إِمَام)، وعدُّه من البدع، وتعجُّبه من ذلك؛ لفساده من حيث الصناعةً والمعنى، قال: «ومن بدع التفاسير: أنَّ الإِمَامَ جمع أُمٍّ، وأنَّ الناس يدعون يوم القيامة بأمَّهاتهم، وأنَّ الحكمة في

(١) انظر: مسألة إعراب (نذيراً).
(٢) الكشاف ٣/ ١٤٤.
(٣) الكشاف ٢/ ٥٥٧.
(٤) انظر: مسألة اشتقاق (غَوَى).

الدعاء بالأمَّهات دون الآباء رعاية حق عيسى -عليه السلام- وإظهار شرف الحسن والحسين، وألا يفتضح أولاد الزنا. وليت شعري أيهما أبدع؟! أصحَّة لفظه أم بهاء حكمته؟!»[1].

وقد مرَّ معنا أنَّ هذا القول وإن أمكن حمله على وجه ليس بالقوي في العربيَّة إلا أنَّه فاسد من حيث المعنى، ومخالف لنصوص الوحي، فقد ثبت في الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنَّ الناس يدعون بأسماء آبائهم يوم القيامة، حيث قال: «إذا جَمَعَ اللَّهُ الأوَّلين والآخِرين يوم القيامة يُرْفَعُ لكلِّ غادر لواء، فقيل: هذه غدرة فلان بن فلان»[2].

الثالث: مخالفة السياق.

كان للسياق أثر في أحكام الزمخشري، ومن ذلك حكمه بالبدعة على اشتقاق (كلَّم) من الكَلْم -وهو الجرح-؛ فهذا القول يتعارض مع سياق الآيات؛ إذ الآيات جاءت مخبرةً بفضل الأنبياء -عليهم السلام- وإيحاء الله لهم، ثمَّ خُصَّ موسى -عليه السلام- من بينهم بمنتهى مراتب الوحي، وهو تكليم الله له ومخاطبته، ولذلك يسمَّى كليم الله، ولو كان المراد تجريحه بمخالب الفتن والبلايا لم يكن ذلك مزية وخَصِيصة؛ وذلك لأنَّ البلايا والفتن دَأْبُ الأنبياء والمرسلين عليهم السلام[3].

الرابع: مخالفة النظم القرآني.

بعض الأقوال والتفاسير قد تتعارض مع فصاحة القرآن وبلاغته، ولا شكَّ أنَّ هذا يعدُّ ضعفاً في القول نفسه أو التفسير، ولذلك بعض الأقوال التي حكم عليها الزمخشري بالبدعة تجدها تخالف النظم القرآني البديع، ومن ذلك:

- حكمه على القول بأنَّ متعلَّق المشيئة في قوله -تعالى-: ﴿ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ﴾ هو (أَسْتَغْفِرُ) بالبدعة، قال: «ومن بدع التفاسير أنَّ قوله: ﴿إِن شَاء

(١) الكشاف ٢/ ٤٥٩.
(٢) انظر: مسألة جمع كلمة (أُمٍّ).
(٣) انظر: مسألة اشتقاق (كلَّم).

اللهُ﴾ من باب التقديم والتأخير، وأنَّ موضعها ما بعد قوله: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيَ﴾ في كلام يعقوب. وما أدري ما أقول فيه وفي نظائره»[1].

- عدُّه القول بأنَّ العامل في ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشَرِ﴾ هو (قُمْ) في أوَّل السورة من البدع، قال: «وقيل: هو متَّصل بأوَّل السورة، يعني: قم نذيراً، وهو من بدع التفاسير»[2].

الخامس: مخالفة رأي جمهور المفسرين.

من جملة الأقوال والتفاسير التي أنكرها الزمخشري ووصفها بالبدعة ما فيه مخالفة لرأي جمهور المفسرين، وإن كان في العربية ذا وجه، ومن ذلك:

- القول بأنَّ (أُلوف) جمع آلف، فقد أنكر جمهور المفسرين هذا القول، وبدَّعه الزمخشري، فقال: «ومن بدع التفاسير: (أُلُوفٌ): متآلفون، جمع آلِفٍ، كقَاعِدٍ وقُعُودٍ»[3].

فقد رأيت أنَّ هذا القول من حيث قواعد العربيَّة لا إشكال فيه؛ إذ من السائغ جمع فَاعِل على فُعُولٍ[4].

- إنكاره كون المنادى في قوله -تعالى-: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ هو جبريل -عليه السلام- وعدُّه ذلك من البدع، قال: «ومن بدع التفاسير أنَّ قولها: «رب» نداء لجبريل -عليه السلام- بمعنى يا سيدي»[5].

وسبق أن ذكرنا أنَّ هذا القول له ما يسوِّغه من جهة العربية، إلا أنَّ سبب رفض الزمخشري له قد يعود لمخالفته رأي جمهور المفسرين[6].

(١) الكشاف ٢/ ٣٤٤.
(٢) الكشاف ٤/ ١٨٦.
(٣) الكشاف ١/ ٣٧٧.
(٤) انظر: مسألة مفرد (أُلُوف).
(٥) الكشاف ١/ ٤٣١.
(٦)انظر: مسألة تعيين المنادى في قوله -تعالى-: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾.

المبحث الرابع: التأثُّر والتأثير.

أولاً: التأثُّر.

سبق أنَّ مرَّ معنا أنَّ الزمخشري هو مُبْدِع مصطلح (بدع التفاسير)، وأنَّه لم يسبقه إلى ذلك أحد ممَّن تقدَّمه فيما وقفت عليه من مصادر بين يديَّ.

هذا ما يتعلَّق بالمصطلح، أمَّا الأقوال والتفاسير التي حكم عليها الزمخشري بأنَّها من البدع، فقد سبقه إلى إنكار بعضها ورفضه جملة من المتقدِّمين، ومن ذلك:

- القول بجواز الوقف على (عرش) والابتداء بـ(عظيم) في قوله -تعالى-: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾، فهذا القول عرضه جملة من المتقدِّمين وأنكروه، كأبي حاتم وأبي بكر بن الأنباري والنحاس ومكي[1].

بل تجدُّ النحاس يشنِّع على القائل به ويصفه بالجهل، حيث قال: «ومن القُصَّاص الجُهَّال من يقف على ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾»[2]، ولعلَّ الزمخشري قلَّده في ذلك حين حكم على القائلين بذلك بالنَّوْكى، فقال: «ومن نَوْكَى -أي: حَمْقَى- القُصَّاص من يقف على قوله: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ﴾، ثمَّ يبتدئ: ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾»[3].

- القول بأنَّ (سَلْسَبِيل) معناها: سَلْ سبيلاً، فقد ذكر هذا القول جملة ممَّن سبقوا الزمخشري واعترضوا عليه[4]، ومنهم أبو بكر بن الأنباري، حيث قال: «وقال بعض المفسرين: معنى قوله: (سلسبيلاً): سَلْ ربَّك سبيلاً إلى هذه العين، وهذا عندنا خطأ؛ لأنَّه لو كان كذلك لقُطِعت اللام من السين، ولم تُوصل بها، ولبقي (تُسمَّى) غير واقع على منصوب، وسبيله أن يصحبه المنصوب... واتصال اللام بالسين

(١) انظر: مسألة الوقف على (عرش) وعدمه نحويّاً.
(٢) القطع والائتناف ٢/ ٤٩٩.
(٣) الكشاف ٣/ ١٤٤.
(٤) انظر: مسألة حقيقة (سلسبيلاً).

أكبر دليل على غلط القوم، وأوضح برهان على أنَّها حرف واحد لا ينفصل بعضه عن بعض»[1].

- القول بأنَّ متعلَّق المشيئة في قوله -تعالى-: ﴿ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ﴾ هو (أَسْتَغْفِرُ) في الآية التي قبلها، فهذه المسألة عرضها كثير من المتقدِّمين وناقشوها[2]، وكان ممَّن أنكر هذا القول ابن جرير الطبري، حيث قال: «والصواب من القول في ذلك عندنا ما قاله السدي، وهو أنَّ يوسف قال ذلك لأبويه ومن معهما من أولادهما وأهاليهم قبل دخولهم مصر حين تلقَّاهم، لأنَّ ذلك في ظاهر التنزيل كذلك، فلا دلالة تدلُّ على صحَّة ما قال ابن جريج، ولا وجه لتقديم شيء من كتاب الله عن موضعه أو تأخيره عن مكانه إلا بحجَّة واضحة»[3].

- القول بأنَّ العامل في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ ﴿٣٥﴾ نَذِيرًا لِّلْبَشِرِ﴾ هو الفعل في أوَّل السورة، فهذا القول من الأقوال المشهورة عند المتقدِّمين[4]، ومن أوائل من عرضه وأنكره الفراء، حيث قال: «كان بعض النحويين يقول: إن نصبت قوله: (نذيراً) من أوَّل السورة يا محمد قم نذيرًا للبشر، وليس ذلك بشيء -والله أعلم- لأنَّ الكلام قد حدث بينهما شيء منه كثير، ورفعه في قراءة أبيٍّ ينفي هذا المعنى»[5].

وما مضى في ثنايا البحث فيه غنية عن ذكر المزيد من ذلك.

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ١٩٦-١٩٧.
(٢) انظر: متعلَّق المشيئة في قوله -تعالى-: ﴿ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ﴾.
(٣) جامع البيان ١٦/ ٢٦٦.
(٤) انظر: مسألة إعراب (نذيراً).
(٥) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٥.

ثانياً: التأثير.

كان لكتب الزمخشري أثر بالغ في خَلَفِه من علماء التفسير والعربيَّة، وخاصة كشَّافه، فكثير من المتأخرين ينقل منه آراءه واجتهاداته منسوبة تارة وغير منسوبة تارة أخرى، وبعضهم يعرضها ويناقشها، فينتصر لها مرة ويردُّها مرة.

ومن إبداعات الزمخشري التي راج سوقها عند المتأخرين مصطلح (بدع التفاسير)، فقد لقي هذا المصطلح إقبالاً كبيراً واهتماماً بالغاً، ويمكن أن نوجز ظاهرة تأثُّر المتأخرين به في الأمور الآتية:

١- الإشارة في أثناء عرض القضايا التي حكم عليها الزمخشري بالبدعة إلى رأيه فيها ومصطلحه.

هذه الإشارات نجدها في بعض كتب المتأخرين، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول الرازي في حديثه عن جمع (أمٍّ) على (إمَام): «قال صاحب الكشَّاف: ومن بدع التفاسير: أنَّ الإمَامَ جمع أُمٍّ، وأنَّ الناس يدعون يوم القيامة بأمَّهاتهم، وأنَّ الحكمة في الدعاء بالأمَّهات دون الآباء رعاية حق عيسى، وإظهار شرف الحسن والحسين، وألا يفتضح أولاد الزنا. ثمَّ قال صاحب الكشَّاف: وليت شعري أيهما أبدع؟! أصحَّة لفظه أم بيان حكمته؟!»[(١)].

وقد نقل هذا القول عن الزمخشري -أيضاً- السمين الحلبي[(٢)] والزركشي[(٣)] والنيسابوري[(٤)] والسيوطي[(٥)] وأحمد الأُشموني[(٦)].

(١) مفاتيح الغيب ٢١/ ١٨.
(٢) انظر: الدر المصون ٧/ ٣٩٠.
(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٩٩.
(٤) انظر: تفسير النيسابوري ٤/ ٣٧٠.
(٥) انظر: الإتقان في علوم القرآن ٤/ ٣٧٠.
(٦) انظر: منار الهدى في الوقف والابتدا ٤٥٥.

- قول ابن جزي في حديثه عن إعراب (نذيراً): «وقيل: هو حال من هذه السورة؛ أي: قم فأنذر نذيراً، وهذا بعيد، قال الزمخشري: هو من بدع التفاسير»[(١)].

وقد ذكر الألوسي -أيضاً- قول الزمخشري هذا[(٢)].

- قول أبي حيان في حديثه عن مفرد (أُلُوف): «وقال ابن زيد: أُلُوفٌ جمع آلِفٍ، كَقَاعِدٍ وَقُعُودٍ ... وقال الزمخشري: وهذا من بدع التفاسير، وهو كما قال»[(٣)].

وقد ذكر قول الزمخشري هذا -أيضاً- ابنُ عادل[(٤)].

- قول محمد الشربيني في حديثه عن تعيين المنادى في قوله -تعالى-: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾: «وقال الزمخشري: ومن بدع التفاسير أنَّ قولها (رب) نداء لجبريل بمعنى يا سيدي»[(٥)].

٢- استخدام هذا المصطلح في الحكم على بعض القضايا التي حكم عليها الزمخشري بذلك دون الإشارة إلى رأيه فيها:

وقد وقفت على ذلك عند أبي حيَّان حيث قال في معرض حديثه عن اشتقاق (كلَّم): «ومن بدع التفاسير أنَّه من الكَلْم، وأنَّ معناه: وجرَّح الله موسى بأظفار المحن ومخالب الفتن»[(٦)].

فقد أنكر أبو حيان هذا القول واستخدم مصطلح بدع التفاسير، ولم يُشر لا من قريب ولا من بعيد إلى رأي الزمخشري فيها، مع أنَّ الأخير عرض هذا القول وعدَّه من بدع التفاسير كما تقدَّم[(٧)].

(١) التسهيل لعلوم التنزيل ٢/ ٥٠٩.
(٢) انظر: روح المعاني ٢٩/ ١٣١.
(٣) البحر المحيط ٢/ ٢٥٩.
(٤) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٤/ ٢٤٨.
(٥) السراج المنير ١/ ٢١٦.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٤١٤.
(٧) انظر: مسألة اشتقاق (كلَّم).

٣- توظيف هذا المصطلح في قضايا ومسائل جديدة لم يذكرها الزمخشري.

ومن الأمثلة على ذلك:

- قول ابن عرفة في حديثه عن قوله -تعالى-: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾[١]: «ومن بدع التفاسير ما نقلوه عن ابن مسعود أنَّ الدرجة اللحية»[٢].

- قول الشهاب الخفاجي في حديثه عن عود الضمير في (آتاه) في قوله -تعالى-: ﴿وَآتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ﴾[٣]: «ومنهم من جعل ضمير (آتاه) لإبراهيم -عليه الصلاة والسلام- لأنَّه -تعالى- قال: ﴿لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ وقال: ﴿فَقَدْ آتَيْنَآ آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُم مُّلْكًا عَظِيمًا﴾ وهو من بدع التفاسير»[٤].

- قول الشوكاني: «ورُوِيَ عن الحسن أنَّ صفراء معناه: سوداء، وهذا من بدع التفاسير ومنكراتها، وليت شعري كيف يَصْدُقُ على اللون الأسود الذي هو أقبح الألوان أنَّه يسرُّ الناظرين، وكيف يصِحُّ وصفه بالفقوع الذي يعلم كلُّ مَنْ يَعْرِفُ لغة العرب أنَّه لا يجري على الأسود بوجه من الوجوه، فإنَّهم يقولون في وصف الأسود: حَالِكٌ وحَلْكُوكٌ وَدَجُوجِيٌّ وَغِرْبِيبٌ»[٥].

ففي هذه الأمثلة نجد استخدام هذا المصطلح في الحكم على جملة من الأقوال التي لم يُشِر إليها الزمخشري، بل إنَّ الشوكاني زاد في المصطلح بقوله: «بدع التفاسير ومنكراتها»، وكأنَّ في هذا إشارة إلى شدة نكارة هذا القول في اللغة واستهجانه.

(١) سورة البقرة ٢٢٨.
(٢) تفسير ابن عرفة ١/ ٢٧٦. وانظر -أيضاً-: ٤/ ٢٥٨، ٣٠٠.
(٣) سورة البقرة ٢٥٨.
(٤) حاشية الشهاب ٢/ ٣٣٧.
(٥) فتح القدير ١/ ٢١٠.

٤- عرض حكم الزمخشري على القول بأنَّه بدعة لردِّه والاعتراض عليه.

وقد جاء ذلك في معرض حديث ابن عرفة عن تعيين المنادى في قوله -تعالى-: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾، حيث قال: «الزمخشري: الخطاب لله تعالى، ومن بدع التفاسير: أنَّه لجبريل. ابن عرفة: والصواب أنَّه لجبريل على حذف مضاف؛ أي: يا رسول ربي»[1].

فهنا ذكر ابن عرفة حكم الزمخشري على قول من رأى أنَّ المنادى هو جبريل -عليه السلام- بأنَّه بدعة، ثمَّ اعترض عليه، وبيَّن الرأي الذي يرتضيه.

(١) تفسير ابن عرفة ١/ ٣٥٥.

الخاتمة

وبعد، فيحسن بي أن أوقف القارئ الكريم على أبرز النتائج التي خلصت إليها من ثنايا هذا البحث، وهي كالآتي:

أوَّلاً: أنَّ الزمخشري مُبْدِع مصطلح «بدع التفاسير» ومُحْدِثه؛ إذ لم يرد هذا المصطلح عند من سبقه من العلماء.

ثانياً: اتَّضح من خلال البحث أنَّ مراد الزمخشري بمصطلح (بدع التفاسير) كلُّ ما خالف قواعد العربية أو سياق الآيات ومعناها أو ما عليه جمهور أهل التأويل.

ثالثاً: أثر الدَّلالة والمعنى في معالجة هذه البدع، وقد بدا ذلك واضحاً في طيَّات البحث، فلا يخفى ارتباط القضايا المعالجة بهما، يضاف إلى ذلك أنَّ بعض الأوجه والأقوال قد يُرْفَض أو يُعْتَرَض عليه بسبب مخالفته لهما وإن كان مقبولاً من جهة الصناعة.

رابعاً: أثبت البحث أنَّ النحويين يهتمُّون بالمعنى والسياق، وأنَّ معالجتهم للقضايا النحوية لا تخلو من ربطها بهما، وليسوا لفظيين وأهل صناعة فقط كما ادَّعاه بعض منتقديهم.

خامساً: أنَّ جملة من البدع التي ذكرها الزمخشري في كشَّافه سبقه إلى التنبيه إليها وعرضها بعض المتقدِّمين، ولكن بعبارات مختلفة.

سادساً: أنَّ كتاب الزمخشري ضمَّ جملة من القضايا التي تندرج تحت هذا المصطلح، ومع ذلك أغفل الزمخشري تسميتها بذلك، وتفطَّن لها من جاء بعده، كالغُمَاري ونحوه.

ولعل الزمخشري إنَّما ضرب على ذلك جملة من الأمثلة، ولم يحرص على الاستقصاء وتحرير المصطلح.

سابعاً: أثبت البحث تأثُّر المتأخرين بالزمخشري، فقد ردَّدُوا مصطلح «بدع التفاسير» في مواضع متفرِّقة من كتبهم، وذكروا كلامه في تلك التفاسير والأقوال التي يرى بدعيَّتها، ووافقوه في أحكامه التي أطلقها عليها.

ثامناً: لم يوفَّق الزمخشري في بعض أحكامه التي أطلقها على بعض هذه التفاسير والأقوال؛ إذ إنَّ هذه الآراء صدرت عن حجج قويَّة، ولها ما يعضدها ويؤيِّدها من جهة العربية أو السياق.

تاسعاً: بعض عبارات الزمخشري التي أطلقها في حديثه عن هذه البدع محلُّ نظر؛ إذ إنَّ بعض هذه الآراء صدرت عن علماء أفاضل ومشايخ أكابر، فكان ينبغي مراعاة ذلك وإجلال العلم وأهله عن مثل تلك العبارات.

عاشراً: عرض البحث جملة من أسباب حكم الزمخشري على المسائل المدروسة بأنَّها من بدع التفاسير، وهي:

١- مخالفة الأحكام النحوية والصرفية.

٢- ضعف المعنى ومخالفته للأدلة.

٣- مخالفة السياق.

٤- مخالفة النظم القرآني.

٥- مخالفة رأي جمهور المفسرين.

حادي عشر: يوصي البحث بمزيد دراسة ومعالجة لهذا الموضوع، وذلك من خلال توسيع نطاق البحث في كتب التفاسير، فالفكرة طريفة وليدة، وميادين النظر فيها ما زالت رحبة واسعة.

هذا ما تيسَّر إعداده، وجرى به القلم، والحمد لله أوَّلاً وآخراً، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- **الإتقان في علوم القرآن**: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- **ارتشاف الضرب**: أبو حيان، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم = تفسير أبي السعود**: أبو السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **إسفار الفصيح**: أبو سهل الهروي، تحقيق أحمد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٠هـ.
- **الأصول في النحو**: ابن السراج، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **إعراب القرآن**: النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: أبو البركات الأنباري، اعتنى به محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- **الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال**: ابن المنير، مطبوع مع الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، بيروت.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**: البيضاوي، تحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- **إيضاح الوقف والابتداء**: أبو بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- **بدع التفاسير**: عبدالله الغُمَاري، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- **البرهان في علوم القرآن**: الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- **البيان في غريب إعراب القرآن**: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت.
- **تأويل مشكل القرآن**: ابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- **التبيان في إعراب القرآن**: العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **التحرير والتنوير**: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٨٨٤م.
- **التذييل والتكميل**: أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى.
- **التسهيل لعلوم التنزيل**: ابن جزي، ضبطه وصحَّحه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**: ابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- **تصحيح الفصيح وشرحه**: ابن درستويه، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**: أبو علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **تفسير ابن عرفة**: محمد بن محمد بن عرفة، تحقيق جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- **تفسير البحر المحيط**: أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **التفسير البسيط**: الواحدي، مجموعة رسائل علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية، أشرف على طباعته د. عبد العزيز بن سطام آل سعود و د. تركي العتيبي.

- **تفسير الراغب الأصفهاني (الفاتحة والبقرة)**: الراغب الأصفهاني، تحقيق د. محمد بسيوني، جامعة طنطا، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- **تفسير الراغب الأصفهاني (النساء والمائدة)**: الراغب الأصفهاني، تحقيق د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **تفسير السمعاني**: أبو المظفر السمعاني، تحقيق ياسر إبراهيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه/ ١٩٩٧م.
- **تمهيد القواعد بشرح الفوائد**: ناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **تهذيب اللغة**: الأزهري، تحقيق عبدالسلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**: المرادي، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **جامع البيان في تأويل القرآن**: أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.
- **الجامع الصحيح = صحيح البخاري**: البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب، ترقيم أبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- **الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي**: أبو عبدالله القرطبي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**: المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**: شهاب الدين الخفاجي، دار صادر - بيروت.
- **حاشية الغزي على شرح الجاربردي**: الغزي، مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- **الحجة للقرَّاء السبعة**: أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- **الخصائص**: ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**: السمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- **ديوان ذي الرمة**: شرح أحمد الباهلي، رواية أبي العباس ثعلب، تحقيق د. عبدالقدوس أبي صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- **روح المعاني**: الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **زاد المسير في علم التفسير**: أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: زهير شويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ه/ ١٩٨٤م.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**: أبو بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **سر صناعة الإعراب**: ابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير**: الخطيب الشربيني، مطبعة بولاق، القاهرة، ١٢٨٥هـ.
- **سمط اللآلئ**: أبو عبيد البكري، تحقيق عبدالعزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.
- **الشافية في علم التصريف**: ابن الحاجب، تحقيق د. حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **شرح التسهيل**: ابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود محمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

- **شرح شافية ابن الحاجب**: الخضر اليزدي، تحقيق د. حسن العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح شافية ابن الحاجب**: الرضي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب: النيسابوري، رسالة علمية، تحقيق د. ثريا عقاب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- **شرح شواهد شرح الشافية للرضي**: البغدادي، ملحق بشرح الشافية للرضي، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- **شرح كافية ابن الحاجب**: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **شرح الكافية الشافية**: ابن مالك، تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- **شرح كتاب سيبويه**: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **شرح المفصل**: ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- **شرح الملوكي في التصريف**: ابن يعيش، تحقيق د. محمد حسين المحرصاوي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
- **شواذ القراءات**: الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **العين**: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**: محمود الكرماني، تحقيق د. شمران العجلي، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- **غرائب القرآن ورغائب الفرقان = تفسير النيسابوري**: الحسن القمي النيسابوري، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- **فتح القدير**: الشوكاني، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة، دار الوفاء، مصر، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب**: شرف الدين الطيبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- **الفصيح**: أبو العباس ثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة.
- **القطع والائتناف**: أبو جعفر النحاس، تحقيق د. عبدالرحمن المطرودي، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **كتاب سيبويه**: أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق د. عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: الزمخشري، دار الفكر.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **لباب التأويل في معاني التنزيل = تفسير الخازن**: الخازن، تحقيق عبدالسلام محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**: العكبري، تحقيق د. غازي مختار طليمات ود. عبدالإله نبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **اللباب في علوم الكتاب**: عمر بن علي بن عادل الحنبلي، عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

- **لسان العرب**: ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- **محاسن التأويل = تفسير القاسمي**: محمد جمال الدين القاسمي، راجعه وصحَّحه محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- **المحرر الوجيز**: ابن عطية، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**: ابن سيده، تحقيق د. عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- **مختصر في شواذ القرآن**: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- **المخصص**: ابن سيده، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**: ابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **المسند الصحيح = صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
- **مشكل إعراب القرآن**: مكي القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- **المصباح المنير**: الفيومي، تحقيق د. عبدالعظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
- **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي**: الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، تحقيق محمد عبدالله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- **معاني القرآن**: الأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

- **معاني القرآن**: الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- **معاني القرآن الكريم**: أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معاني القرآن وإعرابه**: الزجاج، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معجم مقاييس اللغة**: أحمد بن فارس، تحقيق د. عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**: الجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: عبدالله بن يوسف، ابن هشام، د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- **مفاتيح الغيب = تفسير الرازي**: محمد الرازي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**: الزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- **المقتضب**: المبرد، د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- **المكتفى في الوقف والابتدا**: أبو عمرو الداني، تحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **الممتع الكبير في التصريف**: ابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**: أحمد الأشموني، علَّق عليه شريف العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **المناهج الكافية في شرح الشافية**: الأنصاري، تحقيق د. رزان يحيى خدَّام، سلسلة إصدارات الحكمة، بريطانيا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**: إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
- **النكت والعيون**: الماوردي، تحقيق السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- **الهداية إلى بلوغ النهاية**: مكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.